

الفصل الثاني

المجتمع المدني: النشأة، التطور، والبناء
المؤسسي

أولاً: النشأة والتطور

مفهوم المجتمع المدني

يشير المجتمع المدني من حيث المفهوم إلى معنيين، يبين الأول معنى عام يعكس الطبيعة المدنية التي تميز كل من الدولة والمجتمع حيث يشير إلى دولة المؤسسات ذات الاطار التعاقدية والذي يمنح الأفراد كياناً مستقلاً. ويعبر هذا المعنى عن مجتمع يقوم على سيادة الشعب وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية وحماية حقوق الانسان والتداول السلمي للسلطة.

أما المعنى الخاص للمجتمع المدني فيشمل مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية وغير الهادفة إلى الربح والتي تشكل وسائط اجتماعية طوعية الانتماء بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة).

ويرتبط وجود المجتمع المدني بعدد من الأسس القانونية والسياسية والاقتصادية

والثقافية وبفلسفته المستندة إلى المصادر الدينية والأخلاقية والمدنية التي تتضمن مجموعة القيم اللازمة لنشاطه والتي تختلف وتتباين مع القيم القبلية والعصبوية ومع مبادئ اقتصاد السوق وقيم النظم الشمولية. وتشكل قيم المجتمع المدني المحفز والدافع لانخراط الأفراد في مؤسسات مدنية بناءً على التطوع والمشاركة والتضامن والمساندة واحترام الغير والتسامح الخ...، والتي بدورها تشكل سنداً اجتماعياً لتحسين واقعهم وإشباع حاجاتهم وحل مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم والتعبير عن آرائهم.

ويعتمد المجتمع المدني في تطوره وتوسيع أنشطته على الطبقة الوسطى التي تعتبر الحامل الاجتماعي له، والتي تمثل نتاج التحديث في المجتمع خلال العقود السابقة والأكثر إدراكاً ووعياً بقضايا الديمقراطية والتنمية. وتتسم الطبقة الوسطى بالمرونة والديناميكية وتتميز عن القوى التقليدية (القبلية والعشائرية) بارتفاع مستوى التعليم وبمشاركتها في النشاط الاقتصادي الحديث واستيعابها لمجريات وقواعد العمل السياسي.

إطار: دلالات المجتمع المدني

تتباين استخدامات ودلالات مفهوم المجتمع المدني وفقاً لاختلاف المرجعيات الفكرية والإيديولوجية. ومع ذلك، فهناك قدر كبير من الاتفاق على القواسم والخصائص المشتركة للمصطلحات الدالة على المجتمع المدني وأهمها ما يلي:

المجتمع الاهلي، المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، القطاع الخيري، القطاع المستقل، القطاع المعفي من الضرائب، المنظمات الخاصة التطوعية، القطاع الاتحادي، القطاع غير الهادف الى الربح، وأخيراً منظمات التنمية المحلية.

مجالات نشاط المجتمع المدني

يتولى المجتمع المدني مهمة تنظيم الفاعلين اجتماعياً من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة وتخلق بينهم آليات تضامنية. وتنشأ وتتطور مؤسسات المجتمع المدني على أساس من العمل التطوعي والمبادرات الذاتية المستندة إلى كل من المصلحة الخاصة والمشاركة.

إطار: أهمية دور منظمات المجتمع المدني
يفترض في منظمات المجتمع المدني أن تقوم بأعمال ومهام تحديتية في المجتمع، وأن تتصف بالتخصص في النشاط، والوضوح في الأهداف والبرامج، والشفافية في العمل، وبالفاعلية والإنجاز، وأن يكون عملها مرتبطاً بحاجات المجتمع لتحوز على قبول أفرادها. كما ينبغي أن تساعد على بلورة مفهوم المواطنة الكاملة بحقوقها المدنية والسياسية، وتعزيز قدرات الأفراد لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في مختلف الأنشطة.

وينشط المجتمع المدني في مجالات متعددة ليمارس دوره -كقطاع ثالث- إلى جوار كل من الدولة والقطاع الخاص، وهو ما يظهر العلاقات التكاملية في الأنشطة والأدوار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن للمجتمع المدني فلسفته التي تتباين وأسلوب

الدولة أو القطاع الخاص. وبوجه عام، يمكن تحديد ثلاثة مجالات لنشاط المجتمع المدني هي:
* المجال الرعائي الخدمي والذي يستهدف الفئات الفقيرة في المجتمع. ويعتبر هذا المجال النشاط التقليدي والأسهل من حيث إدارته وتنفيذه، ويتوافق مع محدودية الخبرات والمهارات لدى القيادات والعاملين في المؤسسات الأهلية، فضلاً عن أهميته لمواجهة تنامي الفقر واستمرار تدني مستويات المعيشة في الدول النامية.

* مجال الحقوق وأبرزها حقوق الإنسان بالمفهوم العام والذي يربط هذه الحقوق بمختلف مجالات الحياة (حقوق سياسية، حقوق اجتماعية، حقوق المرأة، حقوق الطفل، الحق في التنمية، محاربة الفقر). وتركز أنشطة المجتمع المدني في هذا الجانب على رفع مستوى الوعي الحقوقي والسياسي لمختلف الفئات الاجتماعية، وتمكينها من الدفاع عن مصالحها والتعبير عن آرائها وقضاياها، ونشر ثقافة سياسية تبلور وعي الأفراد حول ممارستهم للديمقراطية.

حقوق الإنسان

إطار:

اتبعت التنمية البشرية وحقوق الإنسان حتى العقد الأخير مسارين متوازيين من حيث المفهوم والعمل على حد سواء، حيث سيطر على مسار أحدهما إلى حد كبير خبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع وواضعو السياسات، بينما سيطرت على المسار الآخر العناصر الناشطة سياسياً والمحامون والفلاسفة. وكان الفريقان يروجان استراتيجيات متباعدة فيما يتعلق بالتحليل والعمل حيث كان الفريق الأول يدعو إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، بينما يدعو الفريق الثاني إلى ممارسة الضغط السياسي وإلى الإصلاح القانوني والتساؤل الأخلاقي من ناحية أخرى. ولكن الآن، ومع التقارب بين الإثنين من ناحية المفهوم والعمل على السواء، تضيق الفجوة بالنسبة لجدول الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان، ويتزايد الدعم السياسي لكل منهما وتتاح فرصة جديدة لإقامة شراكات وتحالفات.

تقرير التنمية البشرية الدولي 2000

*المجال التنموي وهو من أهم المجالات التي تدعم جهود الدولة للتسريع في تحقيق التنمية خاصة أن مؤشرات الدول النامية في هذا الجانب ما زالت تعكس ملامح التخلف والحرمان. وترتبط معظم أنشطة العمل الأهلي في هذا المجال بقطاعات التنمية البشرية. وتستطيع الدولة إذا ما خلقت علاقات إيجابية مع المجتمع المدني وتفهمت أهمية دوره أن تحقق معه قفزة نوعية في حقل التنمية البشرية.

العوامل المؤثرة في نشاط المجتمع المدني

إطار:

ترتبط العوامل المؤثرة في نشاط المجتمع المدني بمجمل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في الدولة والمجتمع، والتي تتمثل في خصائص السكان، مستوى التعليم، حجم قوة العمل وتوزيعها ومستوى التشغيل، مشاركة المرأة في العمل، تغطية الخدمات الاجتماعية، نسبة الحضر، مستوى التنمية البشرية في البلاد عموماً وعلى مستوى الريف والحضر وفي كل محافظة تحديداً، متوسط دخل الفرد، نسبة السكان تحت خط الفقر، فضلاً عن خصائص النظام السياسي وانعكاساته على المجتمع المدني. وتتأثر فعالية مؤسسات المجتمع المدني كذلك بعدد من المحددات هي:

* المحددات القانونية حيث تنشأ مؤسسات المجتمع المدني وتمارس أنشطتها وفقاً لها، وتترك أثرها في توسيع نشاط المؤسسات أو إعاقة نموها وتطورها.

* توجهات الدولة وسياساتها فالمتغيرات السياسية والاقتصادية وطبيعة النظام السياسي ومدى انفتاح الدولة وتقبلها لأنشطة المجتمع المدني تكون إما حافزة ومساعدة للعمل الأهلي أو تكون معوقة له.

* التمويل والذي يلعب دوراً أساسياً في تنشيط العمل الأهلي خاصة في مراحله الأولى.

* التدريب والتأهيل لقيادات العمل الأهلي خاصة أن حجم النشاط الأهلي ومقدار فاعليته أصبح يتطلب الإعداد معرفياً ومهاراتياً وفقاً لفلسفة وثقافة المجتمع المدني.

* تقبل المجتمع لمنظمات المجتمع المدني ودورها والذي من شأنه رفع درجة تفاعل المجتمع مع هذه المنظمات خاصة إذا ما أدرك الأفراد ولمسوا نتائج نشاطها.

* العوامل الخارجية والتي تتمثل في الدعم القانوني والسياسي استناداً إلى الاتفاقيات الدولية الداعمة للمجتمع المدني في سياق المساندة العامة للتحول الديمقراطي واتساع مجال الحريات، فضلاً عن إمكانية نقل الخبرات والمهارات في إطار التنسيق المشترك بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

نشأة المجتمع المدني الحديث في اليمن

جعلت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي سيطرت لردح طويل من الزمن على اليمن، جعلت منه مجتمعاً يتصف بخصائص مرحلة ما قبل التحديث، وهي مرحلة تغيب عنها مؤسسات المجتمع المدني لعدم توفر مبررات وظروف وجودها، والخدمات الحديثة في مجالات التعليم والصحة، فضلاً عن انتفاء النشاط الاقتصادي الحديث المولد للطبقات العاملة

إطار: ...مراحل تطور المجتمع المدني الحديث في اليمن
مر المجتمع المدني في اليمن في نشأته وتطوره عبر مراحل ثلاث هي:

مرحلة الدعوة إلى بناء الدولة الحديثة حيث بدأت ملامح المجتمع المدني تتبلور وخاصة في منتصف خمسينات القرن العشرين.

مرحلة الدولة الوطنية الحديثة والتي عرفت وجود نظامين سياسيين متباينين (الدولة الشطرية 62-1990). واتسمت المرحلة بقيادة الدولة لعملية التحديث والتنمية بالإضافة إلى دورها في دعم وتكوين مؤسسات المجتمع المدني. ورغم أن كلا النظامين كانت له أساليب متعددة في التعامل مع المجتمع المدني فإنهما تماثلا في رفض التعددية السياسية والفكرية، وما أدى إليه ذلك من السيطرة على نشاط المجتمع المدني وربطه بمؤسسات الدولة الرسمية بشكل أو بآخر.

مرحلة دولة الوحدة (1990 وحتى اليوم) والتي اتسمت بتبني الديمقراطية والتعددية السياسية والإقرار عبر نصوص دستورية وقانونية بحق المجتمع في أن ينظم نفسه في مؤسسات أو منظمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وباستقلالية عن الحكومة. وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً كمياً ونوعياً لنشاط المجتمع المدني.

والوسطى وما يصاحبه من بنية أساسية. وقد سار المجتمع المدني الحديث في نشأته وتطوره خلال القرن العشرين بثلاث مراحل تمثل بذاتها مراحل بناء الدولة اليمنية الحديثة. وتختلف تلك المراحل فيما يتعلق بالمحددات التي تعكس سمة كل مرحلة. فالمرحلة الأولى والبدائيات المبكرة للمجتمع المدني ظهرت أثناء فترة ما قبل الاستقلال والثورة حين كان اليمن يعاني من التشطير في ظل نظامين متمايزين، نظام ملكي وراثي في شمال الوطن، وحكم استعماري سلاطيني في الجنوب. واتصفت تلك المرحلة بغياب مظاهر التحديث اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في غالبية مناطق اليمن باستثناء مدينة عدن الواقعة تحت الاستعمار البريطاني التي شهدت انفتاحاً وتطوراً في جميع المجالات لم تعرفها المدن اليمنية الأخرى حيث بدأت تتأسس جمعيات خيرية ودينية وأندية اجتماعية وثقافية، لتتطور

الظاهرة فيما بعد إلى إنشاء نقابات وأحزاب سياسية وإصدار صحافة مستقلة.

وظهرت خلال تلك الفترة في شمال اليمن بعض المنظمات الأهلية في هيئة جمعيات أدبية وثقافية كغطاء لعملها السياسي ومعارضة الحكم الذي كان يفتقد للأسس الحديثة للدولة ويمنع تأسيس الجمعيات والمنظمات. لذلك، اتجهت الحركة الوطنية حينذاك إلى مدينة عدن لتأسس حركة معارضة وتنوير ساهمت في التهيئة والإعداد للثورتين اليمنيتين وجلاء الاستعمار.

ولما كان معظم اليمنيين العاملين في مدينة عدن من أبناء الريف وخاصة ريف شمال اليمن، فإن امتهانهم أنشطة اقتصادية حديثة تطلب منهم العمل على إنشاء أشكال مؤسسية حديثة يسمح بها النظام الاستعماري لتوفر لهم آليات تضامن وتعاون وتخلق لهم قنوات للتعبير عن قضاياهم ومتطلباتهم الوظيفية. ورغم أن إنشاء تلك الجمعيات عبّر عن وعي وإدراك للواقع الجديد في مدينة عدن، إلا أن تلك الأشكال المؤسسية ارتبطت إلى حد ما بانتماءات الأفراد القبلية والقروية حيث تأسست جمعيات تضم كل منها جماعة من المهاجرين من منطقة ما وتسمى باسم منطقتهم أو قبيلتهم. كما كان لتشجيع النظام في عدن الجاليات غير اليمنية على إنشاء جمعيات ونواد تقدم خدمات حصراً لأعضائها دور ودافع لتأسيس جمعيات مماثلة لليمنيين.

ورغم أن بعض منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة قد نشأت استناداً إلى تكتل اجتماعي أو ثقافي يتمحور حول القبيلة أو القرية أو المنطقة، فإن ظهور الأحزاب والنقابات وبروز أهميتها وفعاليتها منذ منتصف الخمسينات قد تمكن من تجاوز الانتماءات والمرجعيات التقليدية وتم ربط أنشطة المجتمع المدني بمطالب وأنشطة

عامة تدور حول بناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية وضمان المساواة. وتبنت تلك المنظمات خطاباً يدعو إلى الولاء للوطن باعتباره مرجعية عامة تسمو فوق العصبية الضيقة والمطالبة بالاستقلال في الجنوب وتغيير نظام الحكم وإقامة دولة حديثة في الشمال، بالإضافة إلى حق التصويت والترشيح في الانتخابات في عدن والذي منعه الاستعمار عنهم.

كما بادرت المرأة اليمنية في مدينة عدن ومنذ مطلع الستينات بالانضمام إلى المنظمات السياسية وتأسيس منظمات نسوية غير حكومية. وتعتبر "جمعية المرأة العربية" التي تأسست في عام 1960 أول منظمة يمنية غير حكومية تنشط في مجال المرأة. ورغم ذلك، لم تولي منظمات المجتمع المدني خلال تلك الفترة حقوق المرأة في المواطنة المتساوية سوى اهتمام

إطار: الأندية والجمعيات ذات الطابع القبلي والقروي	
النادي أو الجمعية	القبيلة/المنطقة/القرية
نادي الاتحاد الشيباني	بني شيبية
نادي الاتحاد العبسي	الأعبوس
نادي الاتحاد الصلوي	الصلو
نادي الاتحاد العريفي	الأعروق
نادي الاتحاد العديني	العدين
نادي الاتحاد القرشي	القريشة
نادي الاتحاد الذبحاني	ذبحان
نادي الاتحاد الأغبري	الأغبرة
نادي الاتحاد الشوافي	الشويقة
نادي الاتحاد الزريقي	الزريقة
نادي الاتحاد الأصبحي	الأصباح
نادي الاتحاد القراضي	الأقروض
نادي الشعب اللحجي الاجتماعي	لحج
جمعية بني حماد الخيرية	بني حماد
جمعية اتحاد المقاطرة	المقاطرة
جمعية اتحاد دثينة	دثينة
جمعية أهالي دبع	دبع
جمعية النور لشباب الأخمور	الأخمور
جمعية الشباب الحكيمي	الأحكوم
جمعية أبناء الضالع الخيرية	الضالع
جمعية الإصلاح اليافعية	يافع
الجمعية الوطنية الحضرمية	حضرموت
الجمعية التعاونية للقيطة	القيطة واليوسفيين
الجمعية الخيرية لأبناء العزاز	العزاز

محدود، بسبب انشغال المجتمع آنذاك بقضية مركزية تتمثل في التحرر من الاستعمار. وساهم في تعزيز ذلك الوضع التأثير القوي للبنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة وتأثيرها على نشاط واهتمامات المجتمع المدني.

وقد برزت الدولة الوطنية الحديثة عقب ثورة 26 من سبتمبر 1962 في شمال اليمن وثورة 14 أكتوبر 1964 ثم جلاء المستعمر في 30 من نوفمبر 1967 من جنوب اليمن، حيث قام نظامان سياسيان في كل من شطري اليمن لكل منهما فلسفته السياسية والأيدولوجية رغم اجتماعهما على فكرة الحزب الواحد في قيادة الدولة. وحظرت التعددية السياسية والحزبية في الشطر الجنوبي تحت مبرر الدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية والحفاظ على التوجهات التقدمية للثورة، وفي الشطر الشمالي بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية وحماية المجتمع من الصراع والانقسام ولتعارضها مع الدين الإسلامي.

ساهمت الدولة
الشرطية في
تكوين المجتمع
المدني ودعمه
رغم سيطرتها
واحتوائها
لمنظماته
المختلفة

وترتب على ذلك غياب الديمقراطية واحتواء منظمات المجتمع المدني التي تم دعم تأسيسها من منظمات مهنية ونقابية ونسائية وشبابية والتي افتقدت الاستقلالية في الإدارة والتمويل والممارسة نتيجة ربطها بأجهزة الدولة أو تكثيف مراقبتها بالإضافة إلى حظر التعددية الحزبية. وضمن ذلك السياق، اتجهت الدولة الوطنية إلى تنمية المجتمع من خلال خطط تنموية تنفذ مركزياً، في حين تطلبت مشاركة المجتمع توجيه سياسة الدولة نحو حشد وتعبئة الجهود الأهلية سواء من خلال مؤسسات أهلية أو رسمية. وقد تركت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثتها الثورة أثراً واضحاً على أوضاع المرأة اليمنية وعلى مواقف الرجال نحوها، رغم تباين التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للشطرين فيما يتعلق بقضايا المرأة حيث كان الشطر الجنوبي أكثر تحراً تجاه تلك القضايا من الشطر الشمالي.

العوامل التي ساعدت على نشأة المجتمع المدني

إطار:

* **العوامل الداخلية** التي ارتبطت بمسار تطور الدولة الحديثة، وأهمها:

* دور الحركة الوطنية والمهاجرين في مرحلة ما قبل الاستقلال.

* رغبة الأفراد في العمل والمشاركة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً باستقلالية عن الدولة ومركزيتها.

* تأسيس الجمعيات والمنظمات بدافع الحاجة وبسبب انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي وغلو آليات السوق تجاه غالبية السكان من محدودى الدخل.

* تنامي مطالبه الطبقة الوسطى بالديمقراطية وممارسة أدوار سياسية واجتماعية تتلاءم مع دورها الوظيفي والاداري.

* إدراك السلطة ضرورة تجاوز مرحلة عدم الاستقرار التي استمرت طيلة فترة التشطير وتبني الديمقراطية كآلية لتصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع.

* رافقت إصلاح الوضع الاقتصادي آثار سلبية على معيشة غالبية السكان، وبالتالي تطلب إنجاح التنمية المستدامة والإسراع بها في ظل محدودية موارد الدولة إشراك المجتمع وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية من خلال منظمات المجتمع المدني.

* **العوامل الخارجية** والتي ترتبط بالتحول الديمقراطي في كثير من دول العالم وتزايد اندماج اليمن في النظام العالمي، وأهمها:

* أفرزت المتغيرات الدولية المرتبطة بالعولمة اهتماماً دولياً لدعم التحول الديمقراطي وتشجيع نشاط المجتمع المدني حيث ذهبت الدول المانحة والمنظمات الدولية إلى ربط المساعدات بالتطور الديمقراطي وبناء المجتمع المدني واحترام حقوق الانسان.

* توقيع اليمن ومصادفته على عدد من الاتفاقيات الدولية يعكس نهج الدولة والتزامها بتطوير النظام السياسي واحترام حقوق الانسان وتوسيع مساحة الحريات العامة ومنها حق تأسيس منظمات أهلية.

* توفر الدعم المالي الخارجي للمؤسسات غير الحكومية المحلية من جهات عديدة بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتشط وتعمل في نفس المجال ويتواجد بعضها في اليمن.

واتجه المجتمع إلى تنظيم مشاركته الشعبية خلال تلك الفترة من خلال أطر مؤسسية أهلية تعمل مع الدولة لانجاح برامج وخطط التنمية. وتمثل تجربة جمعيات التعاون الأهلي للتطوير (1975-1985) أحد الإطر الناجحة التي كان لها دور فعال في تنمية وتحديث المجتمع

إطار: ... أسباب تراجع دور التعاونيات الأهلية للتطوير

* ضعف البناء المؤسسي وغياب الإدارة الحديثة المعتمدة على الكوادر المؤهلة والقائمة على المحاسبة والشفافية.

* تشديد ونمو مركزية الإشراف على الهيئات التعاونية ومن ثم ربطها بالدولة بشكل مباشر تنفيذاً للقانون رقم 12 لعام 1985 والذي جعل منها مجالس محلية تتبع الحكومة.

* تسييس العمل التعاوني الأمر الذي جعل من الهيئات التعاونية ساحة للخلاف وللصراعات الحزبية غير المعلنة التي أدت إلى انشقاقات عديدة أثرت سلباً على عملها.

* تجميد النشاط التعاوني في عام 1990 بانتظار إصدار قانون موحد ينظم العمل التعاوني في اليمن الموحد.

وخصوصاً المناطق الريفية عن طريق إنشاء الطرق والمدارس والمستوصفات وربط تلك المناطق بمشاريع الكهرباء والمياه. وقد ساعد على نجاح دورها طبيعة المرحلة وفورة الحماس الشعبي حيث كان شعار الدولة والمجتمع "مكافحة الفقر والتخلف". وكان للمغتربين اليمنيين وخاصة في دول الخليج العربي دور هام في دعم التنمية ورفد الاقتصاد الوطني بالتحويلات والتي شكلت أهم مورد للنقد الأجنبي.

وشهدت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً في مجالات التعليم والصحة والبنى الأساسية، وتزايد عدد المتعلمين وعدد الموظفين في أجهزة الدولة وتنوع وتعدد المهن والوظائف وتضاعف التحاق الإناث بالتعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل، ونمت الهجرة الداخلية نحو المدن والهجرة إلى خارج البلاد وخاصة إلى دول الخليج العربي؛ كل ذلك خلق طبقة وسطى يكبر حجمها باضطراد لتشكل الحامل الاجتماعي للمجتمع المدني الحديث في اليمن.

إطار: ... الطبقة الوسطى وآثار برنامج الإصلاح الاقتصادي

أدت عملية التحديث والتنمية خلال العقود الماضية إلى تكون طبقة وسطى حديثة. ويمكن قياس حجمها وأنشطتها بالرغم من عدم نضوجها وتبلورها كطبقة مكتملة شروط التكوين. وتعتبر هذه الطبقة أهم نتاج لعمليات التحديث والتنمية في اليمن ولا تزال تتسع رغم تأثيرها سلباً جراء برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وسياساته الانكماشية. ويتوقع توسيع أنشطتها الأهلية خاصة بعد اعتماد الشراكة مع الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي دولة الوحدة حيث أقر النظام السياسي بالتعددية السياسية وحق المجتمع في تنظيم نفسه واتسعت مجالات الحرية العامة، أصبحت الظروف السياسية والاقتصادية مناسبة إلى حد كبير ومنحت المؤسسات الأهلية حق العمل المستقل، وبالتالي نشأت وظهرت إلى السطح عشرات الأحزاب والجمعيات والمنظمات الأهلية. وقد مارست الدولة منذ بداية تسعينات القرن الماضي دوراً إيجابياً في إعادة صياغة دور المنظمات الأهلية وتشجيع أنشطتها وخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات

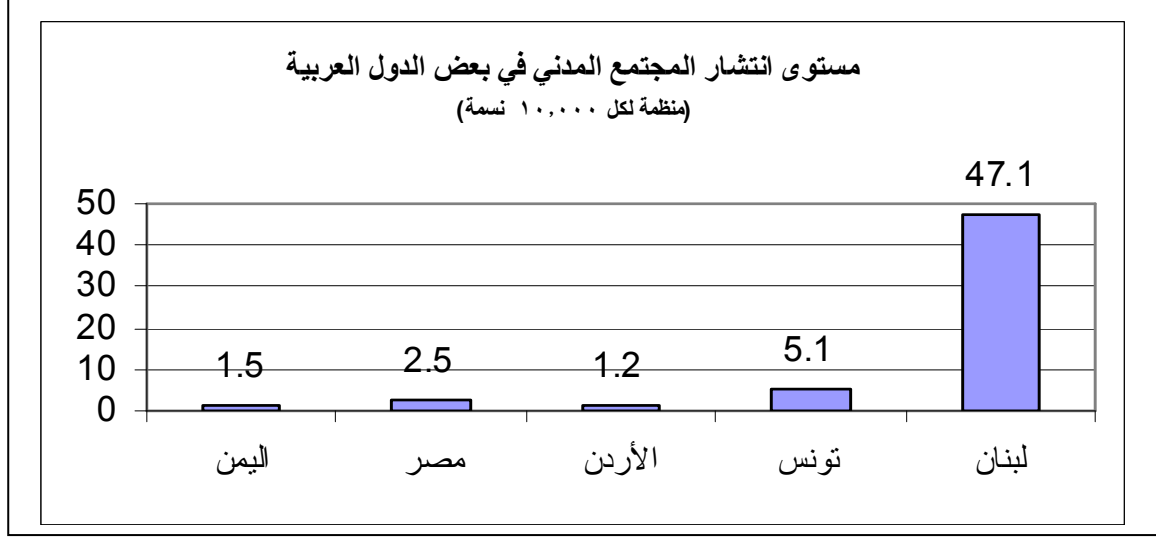
وتعزيز التنمية المحلية التي تأثرت بالتحول نحو اقتصاد السوق. ومن ناحية أخرى، شكل ظهور منظمات حقوق الإنسان نقلة نوعية في طبيعة العمل الأهلي. وتكمن دلالة ذلك في المتغيرات التي تعبر عن ملامح الحداثة السياسية في الدولة والمجتمع والذي يضع اليمن ضمن دول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم.

تطور ومجالات المجتمع المدني في اليمن

تتعدد وتتنوع أنشطة منظمات المجتمع المدني في اليمن خاصة بعد أن أظهر واقع حال المجتمع المدني منذ عام 1990 نمواً واضحاً في الحجم وفي مجالاته نتيجة التحولات السياسية التي ارتبطت بإعلان دولة الوحدة في عام 1990 والتي خلقت مناخاً ليبرالياً أفرز عشرات الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والاتحادات ومراكز الأبحاث والمعلومات. وتضاعفت لذلك منظمات المجتمع المدني عشرة أضعاف ليبلغ عددها 2,786 منظمة في

جدول: نمو منظمات المجتمع المدني في اليمن	
العام	العدد
1990	286
1991	93
1992	175
1993	159
1994	61
1995	121
1996	123
1997	61
1998	348
1999	495
2000	399
غير محدد العام	465
الإجمالي	2786

عام 2000 مقابل 286 في عام 1990. ورغم النمو الكبير لعدد منظمات المجتمع المدني في اليمن خلال العقد الأخير، إلا أن هذا العدد ما زال محدوداً مقارنة بحجم السكان.



وشكل التحول نحو اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص دافعاً لتفعيل دور المشروعات الخاصة الفردية والجماعية، خاصة أن ذلك التحول قد ترتبت عليه آثار قوية على الطبقة الوسطى وعلى محدودى الدخل مما دفع إلى تكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تنشط في مجال التنمية المحلية وفي تقديم الخدمات للفقراء والفئات الأكثر تضرراً من اقتصاد السوق. وتسعى تلك التنظيمات أيضاً إلى تعزيز المشاركة الشعبية وتمكين الأفراد والجماعات من إشباع احتياجاتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وتفعيل مشاركتهم في المجالات العامة.

تمارس بعض الجمعيات أكثر من نشاط وتنقسات اسهاماتها بين مجال وآخر

وانعكاساً لمجمل الظروف والأوضاع، تنشط غالبية تلك المؤسسات في مجالات تقليدية مثل التنمية المحلية (1242 جمعية) ومحو الأمية والأمومة والطفولة (96 جمعية) والتعاونيات (661 جمعية). وتمارس معظم هذه الجمعيات أنشطتها في إطار مكاني محدود كالمجتمع المحلي، مع ضعف توأجدها وانتشار خدماتها في الريف حيث تقطن غالبية السكان والفقراء. وتكرر كثير من الجمعيات أنشطة بعضها البعض وأحياناً لنفس الفئات المستهدفة.

مجالات منظمات المجتمع المدني في اليمن	
العدد	المجال
1242	جمعيات تنمية المجتمعات المحلية
6	الجمعيات الرعائية والتنمية العامة
80	الجمعيات المهنية
75	النقابات
96	جمعيات تنمية المرأة والأسرة
35	جمعيات تنمية الصحة العامة
31	جمعيات ذات النفع العام /بيئة /آثار
20	جمعيات الإخاء والصداقة
43	جمعيات المعاقين /الفئات الخاصة
102	جمعيات ثقافية
20	جمعيات واتحادات طلابية
272	أندية رياضية
7	جمعيات فنية
11	جمعيات حقوق الطفل
9	جمعيات تحفيظ القرآن الكريم
20	جمعيات حقوق الإنسان
9	جمعيات تعليمية وتدريبية
661	جمعيات واتحادات تعاونية
6	جمعيات مساعدة العائدين من المهجر
8	أندية وجمعيات الجاليات
9	جمعيات إسكان
2	جمعيات ذات خدمات متنوعة
22	الأحزاب السياسية
2786	الإجمالي

وقد ظهرت منظمات نوعية لم تكن معروفة من قبل مثل المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحماية المستهلك، وحماية الآثار والبيئة، ومكافحة العنف ضد المرأة، ورعاية اللاجئين والعائدين، فضلاً عن تزايد الجمعيات النسائية. كما أنشئت جمعيات تعمل في مجال الإعاقة (43 جمعية) وأخرى تعمل في رعاية العائدين من المهجر (6 جمعيات) واللاجئين (جمعيتان فقط). وإن كانت هاتان الأخيرتان محصورتين ومحدودتي التأثير فإنهما نتاج لأوضاع عدم الاستقرار والحروب والظروف السياسية في دول شرق أفريقيا المجاورة لليمن من ناحية، والعودة الإجبارية للمغتربين اليمنيين من دول الخليج العربي وخاصة السعودية إثر حرب الخليج الثانية من ناحية أخرى.

وتتشط بعض الجماعات الدينية من خلال عدد من الجمعيات الأهلية وفق منظور ديني بحث لعمليات التكافل الاجتماعي. وتلقى هذه الجمعيات نجاحاً في

أعمالها سواءً من حيث حصولها على دعم وتمويل شعبي أو نتيجة إقبال الكثيرين عليها للحصول على خدماتها. كما ترتبط بعض الجمعيات الخيرية والثقافية بشكل مباشر أو غير مباشر بالأحزاب السياسية الكبيرة، وتشكل بالتالي وسيلة لتوسيع القاعدة الشعبية للأحزاب بما يستتبع ذلك من نتائج إيجابية وسلبية على العمل الخيري بصورة خاصة.

- إطار: ... الفئات المستفيدة من نشاط منظمات المجتمع المدني
- تتعدد الفئات المستفيدة من نشاط مؤسسات المجتمع المدني في الريف والحضر، رغم أن حجم المستفيدين ومقدار الاستفادة لا يزال محدوداً وموسمياً، وأهم المستفيدين هم:
- الأسر الفقيرة.
 - المرأة والطفل.
 - المعاقون والمسنون.
 - الفئات المهمشة (خاصة الأخدام).
 - المتسولون.
 - السجناء.
 - الأيتام.
 - اللاجئين والذين يعانون من البطالة.
 - أعضاء النقابات المهنية والتخصصية.
 - المجتمعات المحلية الريفية.
 - أفراد المجتمع عموماً نتيجة نشاط الجمعيات ذات المنافع العامة مثل حماية البيئة وحماية المستهلك وحقوق الإنسان.

إطار:

ضعف قاعدة البيانات حول المجتمع المدني وأنشطته

يفتقد اليمن للبيانات الإحصائية الرسمية الكلية وعلى مستوى الجمعية عن مساهمة وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني، سواءً جانب الإنفاق والتمويل أو عن الفئات المستفيدة ومناطقها في الريف والحضر. ويرجع ذلك إلى قصور وغياب الوعي الرسمي وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني حول أهمية البيانات الإحصائية وضرورة تتبعها بالرصد والتحليل، لما لذلك من دور في اتخاذ القرار وفي وضع خطط وبرامج التنمية، ناهيك عن أن توفر البيانات والمعلومات بات مطلباً أساسياً لأي نشاط خاصة ونحن نعيش عصر المعلوماتية. ويزداد الأمر سوءاً عندما تمتنع المنظمات نفسها عن توفير بياناتها بغرض إخفائها عن الآخرين أو نتيجة عدم التسجيل المنتظم لأعمالها.

موقع المرأة في المجتمع المدني

أصبح للمرأة اليمنية تواجد متمم في منظمات المجتمع المدني نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفسحت المجال لحصولها على

تواجد المرأة في منظمات المجتمع المدني (%)					
طبيعة التواجد	اليمن	مصر	الأردن	لبنان	تونس
عضوية مجلس إدارة	ذكور	85.3	92.1	80.3	79.2
	إناث	14.7	7.9	19.7	14.4
عمل بأجر دائم أو مؤقت	ذكور	67.1	76.1	29.9	74.6
	إناث	32.9	23.9	70.1	52.4
تطوع	ذكور	70.9	58.4	78.7	17.0
	إناث	29.1	41.6	21.3	2.9

فرص متزايدة في النشاط العام بما في ذلك أدوارها في منظمات المجتمع المدني المنتشرة في كافة المحافظات. وتتواجد المرأة في الكثير من الجمعيات والمنظمات كعضو فاعل رغم استمرار تدني مشاركتها في مجالس الإدارة مقارنة بالذكور.

وقد ظهر عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة والتي تقتصر إدارتها وموظفوها على النساء (مغلقة)، وارتفع عددها إلى 52 جمعية بحلول عام 2000. ورغم تدني عدد الجمعيات النسوية مقارنة بالحجم الكلي لمنظمات المجتمع المدني أو بنسبة النساء في المجتمع اليمني، إلا أن هذا الوضع له دلالاته في واقع اجتماعي تقليدي يحافظ على فواصل بين

توزيع أعضاء الهيئة الإدارية حسب النوع الاجتماعي							
عدد الجمعيات			أعضاء الهيئة الإدارية %		عدد الجمعيات	المحافظة	
محصورة على الإناث	محصورة على الذكور	مشتركة العضوية	% الإناث	ذكور			
15	143	7	12.1	49	352	165	الأمانة
9	99	1	7.6	25	302	109	صنعاء
13	120	17	13.6	61	386	150	عدن
8	303	5	2.3	22	921	316	تعز
3	143	3	3.4	15	431	149	الحديدة
9	89	3	9.7	29	274	101	لحج
11	91	0	11.0	33	266	102	إب
6	140	0	4.5	19	407	146	أبين
2	53	2	4.7	8	161	57	ذمار
1	88	0	1.1	3	263	89	شبوة
1	15	0	6.4	3	44	16	حجة
0	5	0	0	0	15	5	البيضاء
6	129	3	4.8	20	393	138	حضر موت
1	23	0	4.2	3	68	24	صعدة
1	15	0	6.3	3	45	16	المحويت
0	38	2	2.5	3	115	40	المهرة
0	17	0	0	0	50	17	مأرب
-	-	-	-	-	-	0	الجوف
1	31	0	3.1	3	93	32	عمران
0	20	0	0	0	59	20	الضالع
87	1562	43	6.0	299	4645	1692	المجموع
-	-	-	-	-	-	1094	غير مبين
-	-	-	-	-	-	2786	الإجمالي

أدوار كل من المرأة والرجل في المجال العام. وتكمن الدلالة الاجتماعية والثقافية لظهور الجمعيات النسوية في رغبة المرأة لوضع برنامج العمل الخاص بها وإثبات قدرتها في إدارة الجمعيات الأهلية وفي صنع قراراتها.

وتعمل غالبية المنظمات النسوية أيضاً في نشاطات تقليدية تدور حول مجالات الأمومة والطفولة والرعاية الاجتماعية والتعليم وتدريب المرأة على الخياطة والتطريز، مع اهتمام عدد محدود منها بمجالات التنمية الثقافية وخاصة دراسات المرأة. ويفتقد المجتمع لنشاط هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان. وتتركز جميع المنظمات النسوية في المدن وبالذات في العاصمة صنعاء التي يتواجد فيها أغلب تلك المنظمات، مما يعني غيابها عن الريف الذي تعيش فيه غالبية السكان وحيث تتطلب معيشة النساء الكثير من الخدمات الرعائية والتنمية. وتتصف المنظمات النسوية أكثر من غيرها بضعف بنائها الإداري والتنظيمي وغياب التنسيق فيما بينها باستثناء بعض التنسيق أو التعاون الثنائي المحدود والموسمي.

المرأة في المواقع القيادية للأحزاب السياسية			
مشاركة المرأة %	الهيئات القيادية العليا		الحزب أو التنظيم السياسي
	المستوى الأول	المستوى الثاني	
3.7	1	35	المؤتمر الشعبي العام
1.7	4	34	الاشتراكي اليمني
0.7	--	6	التجمع اليمني للإصلاح
1.7	--	6	الوحدوي الناصري
1.8	--	2	البعث العربي الاشتراكي
غير مبين	1	6	رابطة أبناء اليمن

وتعتبر الجمعيات النسوية مدخلا للعمل السياسي خاصة إذا تمكنت تلك الجمعيات من خلق تقبل مجتمعي لها. وقد بلغ عدد النساء اللاتي يتولين مراكز في قيادة الأحزاب السياسية 259 امرأة من إجمالي 12,975 عضو قيادي في كافة الأحزاب وبنسبة 2% فقط. كما لم يزيد التمثيل النسائي عن امرأتين من 301 عضو في مجلس النواب وامرأتين من 111 عضو في مجلس الشورى.

التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني

تنتشر الجمعيات العاملة في مجال التنمية المحلية في جميع المحافظات، في حين ينحصر تواجد المنظمات التي تعمل في بعض المجالات كحقوق الإنسان أو التنمية الثقافية في محافظات دون غيرها. وبطبيعة الحال، تستحوذ العاصمة صنعاء على النصيب الأكبر من منظمات المجتمع المدني نتيجة كثافتها السكانية ومركزها السياسي ونشاطها الاقتصادي

والتجاري، فضلاً عن إنتاجها ودورها الثقافي والعلمي. وتتركز تلك المنظمات عادة في عواصم المحافظات أو في المدينة التي تليها في الكبر بحيث تقل نسبة تواجدتها في المدن الثانوية وتندر في الريف، رغم أن نشاط بعض تلك القائمة في المراكز يتجه لخدمة سكان الريف.

التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني			
المحافظة	عدد المنظمات	السكان	النسبة لكل 10,000
الأمانة+صنعاء	596	2,840,497	2.1
عدن	325	503,794	6.5
تعز	326	2,295,990	1.4
الحديدة	183	1,942,251	0.9
لحج	138	650,044	2.1
إب	84	1,353,667	0.6
أبين	132	414,000	3.2
ذمار	83	1,199,998	0.7
شبوة	91	454,786	2.0
حجة	28	1,361,083	0.2
البيضاء	11	562,851	0.2
حضرموت	148	873,119	1.7
صعدة	31	596,334	0.5
المحويت	45	451,625	1.0
المهرة	44	69,259	6.4
مأرب	23	324,940	0.7
الجوف	4	696,727	0.1
عمران	29	955,977	0.3
الضالع	21	403,488	0.5
غير مبيّن	444	
المجموع	2786	18,261,000	1.5

ويكمن وراء تفاوت عدد الجمعيات ونشاطها في المحافظات عدد من المحددات التي ترتبط بدرجة التحديث الاجتماعي والاقتصادي، وبمستوى التعليم والتحضر، ومدى قوة العلاقات القبلية وسيطرة المشايخ ومنظومة القيم العصبوية، وأخيراً مدى تحول النشاط الاقتصادي التقليدي نحو الأنشطة الحديثة.

تأثير العلاقات في الريف على تطور المجتمع المدني

لما كان المجتمع اليمني يتصف بأنه مجتمع تقليدي تعيش غالبية أفراده في الريف حيث تنخفض مستويات التعليم

والثقافة وتتباطأ عمليات التحديث الاجتماعية والاقتصادية، فإن ذلك يفسر استمرار سيطرة التكوينات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة التي تشكل إطاراً مرجعياً يحدد انتماء الأفراد وولاءاتهم وأدوارهم. كما أن استمرار البنى القبلية لا يعكس مجرد ظواهر وأدوار من الماضي، وإنما تمثل مؤسسات فاعلة ينتج عنها الكثير من الممارسات الفردية والجماعية. وتظهر هذه البنى فعالية العلاقات العصبوية المرتبطة بالقبيلة داخل مؤسسات الدولة الحديثة وفي منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والتنظيمات السياسية وغيرها. ويتباين حجم التأثير القبلي على منظمات المجتمع المدني حيث يكون التأثير قوياً على الجمعيات الخيرية والتعاونية ويقل في منظمات أخرى مثل حقوق الإنسان. كذلك، فإن المشاركة السياسية لا تزال ترتبط بالعلاقات التقليدية والتي ظهرت بوضوح في الانتخابات البرلمانية (1993 و 1997) وفي الانتخابات

المحلية (2001) حين برزت العلاقات العصبوية - باعتبارها واجباً اجتماعياً داخل المجتمع الريفي - بشكل أقوى من الانتماء الحزبي، وبالتالي غاب التصويت اعتماداً على شخصية المرشح أو برنامجه الانتخابي أو انتمائه الحزبي في مقابل اختيار المرشح الذي تسنده عصبية.

إطار: تباين الآراء حول علاقة القبيلة

بالمجتمع المدني

رغم أنه لا يمكن اعتبار القبيلة من منظمات المجتمع المدني الحديث لاختلاف أسس ومقومات نشأتها وشروط الانتماء إليها فضلاً عن تباين مرجعيتها الثقافية وحاملها الاجتماعي، إلا أن الآراء تباينت حول العلاقة بين القبيلة والمجتمع المدني، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- القبيلة لا تعتبر من منظمات المجتمع المدني ولكنها تمارس بعض أدواره الوظيفية.
- القبيلة تعتبر إحدى منظمات المجتمع الأهلي وأقدمها في اليمن.
- القبيلة تعتبر جزءاً أساسياً من منظمات المجتمع السياسي في اليمن.
- القبيلة تمثل إحدى التكوينات التقليدية التي تنتمي إلى ما قبل الدولة الحديثة وما قبل المجتمع

ويمكن الاستفادة من طبيعة علاقات التكافل والتعاون التي تسود الريف اليمني في تطوير علاقات اجتماعية إيجابية حديثة تتمحور حول قيم التعاون، العطاء، المشاركة، المبادرة، العمل الجماعي، التكامل والمساندة، التطوع، التسامح ونبذ العنف، واحترام الآخر؛ لدعم وتعزيز أنشطة المجتمع المدني. ويتطلب الأمر العمل على إدماج المجتمع الريفي في الأنشطة والفعاليات غير التقليدية من خلال رفع مستوى الوعي والخبرات والمعارف والمهارات، وكذلك التسريع بعملية التحديث الاجتماعي وتوفير البنى والخدمات الأساسية. كذلك، يساعد تفعيل المشاركة الشعبية وتشجيع مساهمة الأفراد في منظمات المجتمع المدني على تجديد رؤاهم الفكرية واتجاهاتهم

وتصوراتهم وسلوكهم وفقاً لثقافة مدنية حديثة تعمل على الجمع بين الأصالة النابعة من الدين والقيم والموروث الإيجابي، والمعاصرة المتمثلة في القدرة على التعامل مع المتغيرات والتطورات المحلية والخارجية، بغرض تنمية المجتمعات الريفية ودعم قدرتها على مواكبة الركب وقطف ثمار التنمية.

ثانياً: البناء المؤسسي للمجتمع المدني

يعكس البناء المؤسسي أو المأسسة أهم الملامح التي تميز التنظيمات الاجتماعية الحديثة عن التنظيمات الاجتماعية التقليدية. وتتباين درجة تطور البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني من نمط إلى آخر، ومع ذلك فإن مختلف أنماط منظمات المجتمع المدني في اليمن تعاني من

قصور مؤسسي. وتفنقر بعض المنظمات إلى أي شكل من أشكال المؤسسية مثل جماعات العون الذاتي أو المساعدة المتبادلة وجماعات مستخدمي الموارد الطبيعية، وبالتالي تعتمد في تنظيم أنشطتها على أعراف موروثة مكتوبة أو غير مكتوبة يركز الالتزام بتطبيقها على القوة السائدة في المجتمعات المحلية.

إطار: مستويات البناء المؤسسي للمنظمة أو الجمعية

هناك ثلاثة مستويات لمأسسة المجتمع المدني في اليمن -أو في أي مكان آخر- تتمثل في مأسسة البنية، مأسسة الآليات، ومأسسة الممارسات. ويقصد بمأسسة البنية توفر بناء تراتبي من الهيئات والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة أو الجمعية. أما مأسسة الآليات فتشير إلى وجود أنظمة ولوائح مكتوبة تنظم عمل الهيئات والمستويات الإدارية المختلفة داخل المنظمة، في حين يقصد بمأسسة الممارسات درجة التزام الأفراد والهيئات بالأنظمة والآليات والاختصاصات المنظمة لعمل الجمعية أو المنظمة وسيادة الأساليب والممارسات الديمقراطية.

وبشكل عام، حققت غالبية منظمات المجتمع المدني قدراً من مأسسة البنى والآليات في حين بقيت مأسسة الممارسات إما غائبة أو ضعيفة. وتتوقف الدرجة التي حققتها منظمات المجتمع

إطار: معايير تقييم البناء المؤسسي للمجتمع المدني

- * البناء التنظيمي والهيكل لمنظمات المجتمع المدني.
- * تقسيم العمل بين الوحدات الإدارية داخل المؤسسة.
- * مستوى ونوعية التدريب والمهارات المعرفية والفنية للأعضاء.
- * فعالية الأداء المهني للعاملين في المنظمة.
- * مقدار ومستوى الوسائل التكنولوجية المستخدمة في العمل.
- * الأرشيف الحديثة والتقارير السنوية واتباع الوسائل المحاسبية وتبني الشفافية في العمل.
- * استيعاب قيادة المنظمات وموظفيها لفسفة المجتمع المدني.
- * اتجاه الأفراد إلى العمل التطوعي مع المنظمات وحجمه.
- * إدارة وحل الخلافات سلمياً داخل المنظمات.
- * العمل الجماعي في إدارة المنظمات.
- * ممارسة الديمقراطية داخل المنظمات.

اليمني في مأسسة بنائها المؤسسي وآليات عملها على مدى خضوعها للأطر القانونية المنظمة للعمل الأهلي. فبالرغم من عدم ملائمة تلك الأطر وقصورها في بعض الجوانب، إلا أنها ساهمت في مأسسة العمل الأهلي من خلال إخضاعه لدرجة من التنظيم والانتقال به من نشاط عفوي غير منظم إلى عمل مؤسسي منظم. كذلك، أحال إجراء الانتخابات في العديد من المنظمات العملية الديمقراطية إلى ممارسة شكلية نتيجة سيطرة عوامل تقليدية وحديثة تتعلق بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.

يعكس
استمرار
قيادات
المنظمات
لفترة
طويلة
ظاهرة
الشخصنة
والتي
تمثل
معوفاً أمام
تطورها
ومأسستها

لذلك، نجد أن قيادات تلك المنظمات تستمر لفترات طويلة من الزمن تمتد في بعض الحالات منذ مرحلة التأسيس.

وقد أظهر تقرير تقييمي لوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية (سابقاً) في عام 1995 أن حوالي 30% من المنظمات غير الحكومية المسجلة تعمل على مدار العام، وهي التي اعتبرها التقييم (ولو شكلياً) منظمات مكتملة البناء المؤسسي، في مقابل 50% تعاني من القصور المؤسسي. ويتمثل ذلك القصور في النشاط الموسمي في رمضان والأعياد الدينية (15%)، أو في ممارسة أنشطة لا تتفق مع أهداف المنظمة (5%)، أو العمل في إطار ضيق للغاية ولخدمة أعضائها فقط (30%). وتفتقر الـ20% الباقية من المنظمات غير الحكومية إلى أي قدر من البناء المؤسسي حيث اتضح أن 15% منها منظمات شبه مجمدة ومتوقفة عن النشاط، وأن 5% من المنظمات لم تمارس أي نشاط منذ إنشائها.

وبين تقرير تقييمي آخر لمكتب التأمينات والشؤون الاجتماعية بمحافظة عدن في عام 1996 أن 14 منظمة غير حكومية من بين 53 منظمة شملها التقييم تعد مكتملة البناء المؤسسي، وأن 22 منظمة تعاني من قصور مؤسسي محدود. وأظهر التقييم أيضاً أن 17 منظمة تفتقد تماماً لأي شكل من أشكال المؤسسة حيث أنها "ولدت ميتة" ولا يوجد لها مقر عمل ولا ما يمكن تقييمها على أساسه نتيجة أن ملفاتها لا تحوي سوى التصريح الأولي لممارسة النشاط، كما لم تلتزم تلك المنظمات بعقد الاجتماعات السنوية والانتخابية والدورية ولا بتقديم تقارير عن نشاطها أو أي حساب ختامي لإيراداتها ونفقاتها وأرصدها المالية، ولا قامت حتى بتجديد تصريحها منذ تأسيسها.

أسباب القصور المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني

يرجع عدم اكتمال مؤسسة العديد من منظمات المجتمع المدني في اليمن إلى مجموعة من الأسباب يعود بعضها إلى المنظمة ذاتها وإلى نشاطها، في حين يرتبط البعض الآخر بالبيئة الكلية والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على المجتمع المدني. ويبرز عدم تجذر ثقافة المجتمع المدني في اليمن كأحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى إدارة بعض منظمات المجتمع المدني بنفس الأسلوب الذي تدار به المؤسسات الاجتماعية التقليدية. وتعمل هذه المنظمات وخاصة جمعيات التنمية المحلية والرعاية الاجتماعية على استقطاب أفراد وأبناء القيادات التقليدية، وتسهل لهم الوصول إلى المواقع القيادية بهدف نقادي معارضتهم لتأسيس الجمعيات

أو بهدف تجنب حدوث صراع على مستوى المجتمع المحلي أو في إطار الجمعية، وأخيراً بهدف استغلال نفوذهم للحصول على دعم حكومي وشعبي.

ويساهم عدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة في استمرار قصور مأسسة المجتمع المدني في اليمن. وتبرز تأثيرات ذلك في مظهرين رئيسيين. يتمثل الأول في عدم تطبيق الجهات الحكومية للقانون الخاص بالجمعيات الأهلية تطبيقاً دقيقاً، وتجاوزها عن بعض الشروط القانونية أحياناً، وتعاملها بشكل مزاجي وانتقائي في حالات عديدة. أما المظهر الثاني فيبرز نتيجة أن الأفراد الذين يديرون بعض منظمات المجتمع المدني هم من موظفي الدولة وأجهزتها المختلفة وبالتالي يعكسون في تلك المؤسسات نفس الثقافة الإدارية والمعارف، ويمارسون ذات الأساليب التي تؤدي إلى إساءة استخدام السلطة داخل المنظمة وإلى تبيد مواردها وعدم تحقيق أهدافها وأولوياتها.

ويهمل الكثير من منظمات المجتمع المدني مفاهيم التنمية القائمة على أساس المشاركة والتمكين والاستدامة. ويؤدي ذلك إلى إضعاف الحماس للعمل التطوعي في أوساط المجتمعات المحلية وبين أعضاء الجمعيات. كذلك، تؤدي هيمنة "شخصنة" المنظمات إلى إطفاء جذوة حماس أعضاء مجالس إدارتها وبالتالي غيابهم عن أنشطتها واجتماعاتها وبالتالي انفراد عدد محدود من أعضاء مجلس الإدارة باتخاذ القرارات، خاصة وأن قيم الانضباط والمحاسبة والمساواة لم تصبح بعد جزءاً من منظومة القيم الموجهة لسلوك الأفراد والجماعات.

وأخيراً، فإن غالبية منظمات المجتمع المدني في اليمن حديثة النشأة، وبالتالي تفنقد إلى النظم الإدارية وأساليب العمل المتطورة، فضلاً عن افتقارها لآليات التكامل والتعاون مع بعضها البعض. ويتضح كذلك ضعف الاهتمام بمجال الدعم المؤسسي لها إذا ما تبين، على سبيل المثال، أن نصيب البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني خلال عام 2000 لم يتجاوز 2% من إجمالي مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

المحددات القانونية لنشاط منظمات المجتمع المدني

ترتبط حركة المجتمع المدني في اليمن عموماً بالمرجعية الدستورية. ولما كانت منظمات المجتمع المدني تتنوع مجالاتها ومرجعياتها فقد تعددت القوانين المنظمة لها وأهمها قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قانون العمل، قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية، قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون السلطة المحلية. وتؤطر هذه القوانين والتشريعات حركة المجتمع المدني بكافة مؤسساته من حيث نشأتها وإشهارها وأنشطتها، وتحديد علاقات التعاون فيما بينها على المستويين الداخلي والخارجي من ناحية وبينها وبين الدولة من ناحية أخرى.

دستور الجمهورية اليمنية

جاءت دولة الوحدة في عام 1990 واقترن إعلانها بتبني الديمقراطية والتعددية السياسية الأمر الذي تضمن اتساع مجال نشاط المجتمع المدني. وقد تمت صياغة الدستور اليمني من قبل لجان قانونية وسياسية من شطري اليمن ليعكس في نصوصه المتغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية. وطرح الدستور للاستفتاء الشعبي في عام 1991 وتم تعديله مرتين، الأولى في عام 1994 والثانية في عام 2001. وتعكس

إطار: .. النصوص الدستورية التي تؤسس للعمل الأهلي
*مادة 4: تنص على أن الشعب مالك السلطة ومصدرها يمارسها بشكل مباشر من خلال الانتخابات والاستفتاء وبشكل غير مباشر عن طريق المجالس المنتخبة.
*مادة 5: تنص على قيام النظام السياسي في الجمهورية على التعددية السياسية والحزبية.
*مادة 14: تنص على حرية تكوين الجمعيات التعاونية.
*مادة 29: تنص على الحق في تكوين النقابات العمالية والمهنية.
*مادة 42: تنص على حق كل الأفراد في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
*مادة 58: تنص صراحة وبشكل مباشر على حرية تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني بكافة أنواعها وأشكالها.

نصوصه تطوراً ومرونة كبيرة وملامح ليبرالية توسع مجال الحريات العامة من خلال منح المواطنين حق التنظيم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وضمان الدولة لذلك الحق واتخاذها جميع الوسائل التي تمكن المواطنين من ممارسته. ويتضمن الدستور عدداً من المواد التي يؤدي إعمالها بالضرورة إلى تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتشجيع أنشطتها وخاصة المادة 58 التي استند إليها تأسيس عشرات المنظمات والمؤسسات الأهلية خلال الفترة 1990—2000.

ويشير الدستور في المادة الرابعة إلى حق المواطنين في المشاركة الشعبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أطر مؤسسية حديثة تتمثل في المجالس المحلية المنتخبة، ومن خلال الأحزاب والتنظيمات السياسية (مادة 5). ويعزز الدستور هذا التوجه من خلال إحالة بعض مواد (24، 27، 32، 33، 34، 35) إلى القوانين المكملة لتتولى تنظيم المشاركة الشعبية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع.

قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

اتجهت الحكومة اليمنية ومنذ عام 1990 إلى تجديد مجمل التشريعات والقوانين الوطنية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية المترتبة على إعلان دولة الوحدة من جانب، والمتغيرات على الساحة الدولية من جانب آخر. وأقرت الحكومة حينها استمرار العمل بالقوانين المنظمة للعمل الأهلي التي كانت سائدة في الشطرين وحتى إصدار قانون جديد، مما يعني العمل وفقاً لقانون رقم 11 لعام 1963 في بعض المحافظات وبالقانون رقم 8 لعام 1988 في بعضها الآخر. ولما كانت المرحلة قد تجاوزت كلياً السياق العام الذي كان سائداً قبل الوحدة، فقد أصبح الوضع رهن قانون قديم يفترض منه تنظيم واقع متغير أفرز عشرات الأحزاب والتنظيمات السياسية ومئات الجمعيات الأهلية التي تنوعت وتعددت مجالاتها وامتد نشاطها وتواجدها إلى المؤتمرات الإقليمية والدولية، بل وأصبحت تحظى بموقع استشاري في بعض المجالس الإقليمية والدولية.

إطار: تطور القوانين المنظمة لنشاط المجتمع المدني

صدر أول قانون ينظم نشاط المجتمع المدني في عدن في مرحلة ما قبل الاستقلال حيث شهدت المدينة ظهور الأحزاب والجمعيات والأندية والنقابات. وفي مرحلة الدولة الوطنية الحديثة ابتداءً من عام 1962 في شمال اليمن وعام 1967 في الجنوب تعددت قوانين المجتمع المدني وخضعت أغلب منظماتها في الشمال لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 11 لعام 1963 في حين ارتبطت الجمعيات التعاونية بالقانون رقم 16 لعام 1963. أما في جنوب البلاد، فقد خضعت الجمعيات الأهلية للقانون رقم 8 لعام 1988 وارتبطت الجمعيات التعاونية بالقانون رقم 20 لعام 1979. وقد اتسمت القوانين والتشريعات المنظمة للمجتمع المدني حينذاك بالقيود التي تعوق العمل الأهلي وتمنح الجهات الحكومية حق التدخل في أعماله بما في ذلك حق حل الهيئات الإدارية وتوقيف أو تجريد أنشطتها، إضافة إلى اتجاه الدولة في مرحلة التشطير 62-1990 إلى حظر التعددية الحزبية واحتواء المنظمات الأهلية مما يعني فقدان المجتمع المدني لاستقلالته. لذلك، في حين شهد المجتمع المدني نمو منظماته كماً ونوعاً خلال مرحلة ما قبل الاستقلال تقلص نشاطه وانخفض عدد منظماته خلال مرحلة الدولة الوطنية.

وجاءت دولة الوحدة في عام 1990 والذي اقترن إعلانها بالديمقراطية واتساع مجالات عمل المجتمع المدني. وتعتبر هذه المرحلة الأفضل من حيث قوانينها وتشريعاتها الداعمة للتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. ونتيجة ذلك، ارتفع عدد المنظمات وظهرت مجالات لم تكن معهودة في المرحلتين السابقتين. ورغم ذلك، استمر العمل بشكل أساسي

ويأتي قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد رقم (1) لعام 2001 في إطار التحول الديمقراطي الذي شهده اليمن منذ بداية تسعينات القرن الماضي والذي اشتمل على تبني فلسفة جديدة للعمل الأهلي. وقد جاء القانون كمحصلة حوارات ونقاشات واسعة ومتعددة حتى وصل

إطار: ... الأهداف من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

يشتمل القانون على عدد من الأهداف الهامة هي:

- قيام المجتمع المدني المسلم في ظل النهج الديمقراطي وترسيخ دور الشراكة الذي تقوم به الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجال التنمية وضرورة رعايتها وتشجيعها.
- توفير الضمانات لممارسة الجمعيات والمؤسسات الأهلية أنشطتها بحرية واستقلالية كاملة وبما يتلاءم مع مسؤولياتها الاجتماعية.
- توسيع نطاق أعمال البر والإحسان وتعزيز التكافل الاجتماعي في أوساط المجتمع.
- تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات المتعلقة بالحق في تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتمكينها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل.

إلى صيغته الحالية. ويعكس القانون قفزة نوعية مقارنة بالقوانين السابقة له، حيث جعل القضاء هو المختص بحسم المنازعات التي قد تنشأ بين الجمعيات مع الوزارة المختصة أو مكاتبها أو أي إجراء تتخذه أو تفرضه إدارياً، وهذا من شأنه أن يحد من التدخل الشخصي وغير القانوني في أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية. كما لم يقيد القانون علاقات منظمات المجتمع المدني

المالية بممثليتها الأجنبية واكتفى بإعلام الوزارة المعنية بتلك العلاقة. ومنح القانون الجاليات العربية والأجنبية في اليمن حق تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية مع الالتزام بقوانين البلاد واتباع الشروط العامة في التأسيس. واعتبر القانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (التأمينات والشؤون الاجتماعية سابقاً)

إطار: رؤية وأبعاد القانون الجديد

تضمنت نصوص القانون توسيع مجال الحريات أمام منظمات المجتمع المدني مما يعني تلازم ثلاثة أمور رئيسية هي حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حرية إدارتها، وحرية المشاركة والعمل في تحقيق الأهداف الخاصة بها. إضافة إلى ذلك، تميز القانون برؤية جديدة للدولة تتمثل في اعتمادها منهج الشراكة في العمل التنموي مع منظمات المجتمع المدني. وتستند هذه الرؤية إلى نصوص دستورية واضحة تتمثل في المادة (32) التي تنص على أن "التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها". كما تؤكد المادة (33) على "تكفل الدولة بالتضامن مع المجتمع تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعية والمحن العامة". أما المادتان (34) و(35) فتبرزان المسؤولية المشتركة للدولة والمجتمع في حماية وصيانة الآثار والمحافظة على البيئة.

الجهة الحكومية المعنية بتنفيذ القانون والمشفرة على نشاط كافة منظمات المجتمع المدني، وأحال حق الإشراف الفني على أوضاع وأنشطة الجمعيات الثقافية والفنية واتحاداتها لوزارة الثقافة، في حين أعطى هذا الاختصاص على الجمعيات والأندية الرياضية واتحاداتها لوزارة الشباب والرياضة. ومع ذلك، فإن القانون يتضمن نصوصاً يكتنفها بعض الغموض ويجعلها عرضة للخلاف في التفسير وخاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل وفي علاقة الجمعيات الأهلية الوطنية بالجمعيات والمنظمات الأهلية

الأجنبية.

علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني

تتضمن مواد قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد أشكالاً للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من حيث أنها علاقة دعم وتمويل من الدولة للمجتمع المدني من ناحية، وعلاقة تكامل

في الأداء والوظيفة من خلال إدماج منظمات المجتمع المدني في التنمية من ناحية أخرى. وتقدم الدولة الدعم المالي والعيني للجمعيات الأهلية وفقاً لبعض الضوابط أهمها اشتراط تحقيق منفعة عامة. كما تسند الجهات الحكومية تشغيل معاهد ومراكز الأنشطة الاجتماعية التابعة لها

إطار:

تنفيذاً لمبدأ الشراكة في تحقيق التنمية، ضمن القانون إعفاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الضرائب بكل أنواعها وعلى جميع عوائد الجمعية ومصادر دخلها. كما تعفى الجمعيات من الضرائب والرسوم الجمركية على ما تستورده من آلات ومعدات وقطع غيار وعلى الهدايا والهبات والمعونات التي تتلقاها من الخارج فضلاً عن تخفيض 50% من قيمة استهلاك الكهرباء والمياه في مقراتها. وتتمتع الجمعيات والمؤسسات الأهلية بامتيازات خاصة تتمثل في إمكانية تلقيها كتب ونشرات ومجلات علمية وفنية على أن لا يتعارض مضمونها مع القيم الإسلامية أو مع القوانين النافذة.

مثل برامج الأسر المنتجة أو دور الرعاية الاجتماعية إلى الجمعيات الأهلية الناجحة بغرض إشراك المجتمع المدني في التنمية.

المجتمع المدني في عيون الدولة

- وجود خلافات مستمرة بين أعضاء الهيئات الإدارية، وبين القيادة والعاملين وبين العاملين أنفسهم إضافة إلى ضعف العلاقة مع الفئات المستفيدة.
- يعود توقف نشاط العديد من الجمعيات إلى تفاقم الخلافات داخلها.
- عدم ثبات العمل الأهلي وفق قواعد إدارية محددة وقصور الخبرة والممارسة في حل الخلافات.
- محدودية ممارسة الديمقراطية داخل المنظمات نفسها وتدني مستوى التأهيل والثقافة المدنية لدى العاملين فيها.
- تركيز النشاط في المدن وفي المجالات التقليدية وتكرار العمل في ذات الإطار المكاني.
- التسابق على التمويل الأجنبي مما يصبغ عليها طابع الانتفاع الشخصي.

كيف يرى المجتمع المدني نفسه؟

- قصور التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط المجتمع المدني رغم تجديد وتطوير غالبيتها.
- دور الحكومة في تسييس منظمات المجتمع المدني مما يفقدها استقلالها ويؤثر في عملها وعلاقتها مع المجتمع ويغرس في بنيتها وضمن علاقاتها صراعات ترتبط بخلفيات أيديولوجية وسياسية.
- ضعف الدعم الحكومي للمجتمع المدني وكذلك التنسيق مع المجتمع المدني خاصة مع تغير التوجهات والسياسات التنموية للدولة.
- ضعف الإعلام الداعم للمجتمع المدني من حيث التعريف به وبنشأته وبأهميته للأفراد وللمجتمع.

وقد سعى القانون إلى تحقيق نوع من التوازن من خلال توسيع حرية ومجالات منظمات المجتمع المدني من ناحية وعدم التقريط في الإشراف والرقابة على أنشطتها من ناحية أخرى. وتتولى الجهة الحكومية المعنية الإشراف الفني والرقابة على أوضاع وأنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية لضمان سيرها في ضوء الأنظمة والقوانين السارية وسعيها لتحقيق أهدافها، كما تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكاتبها في مختلف المحافظات على الانتخابات التي تجريها المنظمات الأهلية لضمان سيرها وفق الإجراءات القانونية.

تفاعل الهيئات الإدارية للمنظمات المدنية مع

أعضائها ومع المستفيدين

يفتقر اليمن للدراسات والبيانات الإحصائية عن طبيعة التفاعل وأنماط العلاقات داخل المنظمات غير الحكومية ومع الفئات المستفيدة، فضلاً عن محدودية التقارير السنوية التقييمية التي تعدها

المنظمات غير الحكومية. وتظهر التقارير القليلة المتاحة أن حداثة مؤسسات المجتمع المدني وتدني الثقافة المدنية بين العاملين في تلك المؤسسات وفي المجتمع بشكل عام يجعل اتباعها طرق الإدارة الحديثة أمراً محدوداً للغاية. وتشير تلك التقارير إلى وجود صراع في العديد من الحالات بين قيادة المنظمات والعاملين من ناحية وبين العاملين أنفسهم من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يظهر القليل من المنظمات غير الحكومية في اليمن اهتماماً

إطار...: محظورات قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

- لا يجوز للجمعيات والمؤسسات الأهلية ممارسة أنشطة ذات طابع حزبي أو القيام بدعاية انتخابية أو تسخير جزء من أموالها لهذه الأغراض بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعي على مستوى المحافظة ولا أن يقل عدد أعضائه عن عشر جمعيات أو مؤسسات.
- لا يجوز للمنظمات الأهلية أن تدخل في مضاربات مالية أو أن تهدف إلى الربح.
- لا يجوز للمنظمات الأهلية أن تتجاوز الغرض الذي أنشئت من أجله.
- لا يجوز توريث أموال الجمعيات والمؤسسات الأهلية للمؤسسين أو لقياداتها.
- لا يجوز لأي منظمة أن تتخذ لها اسماً يؤدي إلى اللبس مع منظمة أخرى.
- لا يجوز لأي منظمة الانضمام إلى أخرى خارج اليمن قبل إبلاغ الجهات الإدارية المختصة.

إطار...: المؤشرات الكمية لفاعلية المنظمات

يمكن استخدام عدد من المؤشرات لقياس حجم التفاعلات وأنماط العلاقات بين العاملين في المنظمة مثل حجم النشاط الذي يتم بشكل جماعي ودرجة التعاون بين العاملين، مرونة العلاقة بين العاملين، ومدى تفاهم قيادة المنظمات مع العاملين فيها. كذلك، يمكن قياس تفاعل المنظمة مع المستفيدين من خلال معرفة المنظمة للاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة والعمل على إشباعها، مستوى إدراك الفئات المستهدفة لأهمية نشاط المنظمة، مدى إشراك الفئات المستهدفة في الإعداد للبرامج وتنفيذها، وأخيراً طريقة تعامل المنظمة والعاملين فيها مع الفئات المستفيدة ومستوى الاحترام المتبادل بينهم.

بآراء الفئات المستفيدة وبإشراكها في الجهود الموجهة لتحسين ظروفها حيث ينظر إليها كمتلقية للخدمة فقط. ويؤدي هذا المنظور والسلوك إلى إضعاف العمل التنموي والتأثير سلباً على روح الاستجابة لدى الفئات المستفيدة ويحول دون تفعيل مشاركتها وإدماجها في أنشطة تنمي مجتمعاتها وتشبع حاجاتها وتعزز لدى أفرادها احترام الذات.

العلاقة فيما بين منظمات المجتمع المدني

يتعدد ويتباين ويتغير نوع ونمط العلاقة الذي يسود بين منظمات المجتمع المدني في اليمن وبين حين وآخر، حيث يتسم بالتعاون والتنسيق تارة وبالصراع والتنافس تارة أخرى. وتتسم العلاقات فيما بين أغلبها بالموسمية، وباختلاف أشكال وآليات التنسيق بين الجمعيات الرعائية عنها بين الأحزاب والتنظيمات السياسية. ويمثل التنافس المظهر الأكثر شيوعاً في العلاقات المتبادلة بينها والذي يتحول في بعض الحالات إلى صراع. ويظهر هذا النوع من العلاقة بشكل أكبر بين الجمعيات التي تنشط في حيز مكاني واحد، أو التي تعمل في إطار جماعة ذات مصالح مشتركة، أو فيما بين الأحزاب السياسية التي تستند إلى أيديولوجية مشتركة، أو عند انشقاق منظمات عن بعضها، وأخيراً في حالة تدخل الدولة في نشاط بعض المنظمات.

ينبغي أن يكون التنافس موجهاً بثقافة المجتمع المدني المعبرة عن قيم التسامح وحريّة الاختلاف واحترام الآخر

إطار ... : نماذج من حالات التنافس والصرع بين منظمات المجتمع المدني

- التنافس و/ أو الصراع بين مجلس القبة الخضراء وجمعية الميراد وهما منظماتان مدينتان أسسهما سكان حي المؤتمرات وهو أحد الأحياء الهامشية في مدينة صنعاء حيث تتنافسان للحصول على التمويل من المنظمات المحلية والأجنبية.
- الصراع بين نقابة المهن التعليمية والتربوية ونقابة المعلمين اليمنيين على شرعية تمثيل العاملين في سلك التعليم. ويأخذ الصراع بين النقابتين طابعاً سياسياً نتيجة ارتباط الأولى بالمؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) وارتباط الثانية بالتجمع اليمني للإصلاح الذي يعتبر ثاني أكبر حزب ممثل في مجلس النواب.
- التنافس بين الأحزاب التي تستند إلى أيديولوجية واحدة حيث يدعي كل منها أنه الحزب الأصلي وأن الآخر مجرد تجمع لمجموعة من المنشقين. وهناك أمثلة عديدة على ذلك في الساحة اليمنية مثل التنافس القائم بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وبين كلٍ من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والحزب الديمقراطي الناصري وعدد آخر من الأحزاب الناصرية.
- التنافس والصراع بين المعهد العربي الديمقراطي وملتقى المجتمع المدني ومؤسسة دعم التوجه المدني، فبسبب الخلاف بين مؤسسي المعهد العربي الديمقراطي انشقت مجموعة من المؤسسين لتكون ملتقى المجتمع المدني تلاها انشقاق مجموعة ثانية من المعهد لتتأسس مؤسسة دعم التوجه المدني.

ويتخذ التعاون بين منظمات المجتمع المدني أشكالاً متعددة أهمها المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل، وفي تمويل وتنفيذ مشروعات مشتركة. وتقدر نتائج مسح بالعينة لـ 240 جمعية أجري في عام 1998 أن نسبة المنظمات التي تمارس شكلاً من أشكال التعاون تصل إلى حوالي 39.6% مقابل 60.4% ليس لها أية علاقة تعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدني. ومن أشكال التعاون الأخرى التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني في اليمن استخدام بعض المنظمات لمقرات منظمات أخرى في بعض المناسبات، تنسيق المواقف إزاء بعض القضايا والتطورات المحلية مثل تعديل قانون الانتخابات وقانون السلطة المحلية والاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور، وأخيراً تبادل المعلومات حول مصادر التمويل الأجنبي.

ومن مظاهر التعاون بين الأحزاب والتنظيمات السياسية تنسيق المواقف وتنظيم أنشطة تعبر عن احتجاجها تجاه بعض القضايا المحلية والدولية، كما حدث في فبراير من عام 1991 عندما شكلت مجموعة من الأحزاب ما سمي بـ "اللجنة الشعبية للدفاع عن العراق والأمة العربية"، في حين أعلنت أحزاب أخرى تأسيس "اللجنة الشعبية لمناصرة الكويت". وفي العام نفسه تشكلت جبهة ما يسمى بـ "نعم للدستور" من عدد من الأحزاب والمنظمات المؤيدة لمشروع الدستور الذي كان مطروحاً للاستفتاء آنذاك. وبالمثل، تعاونت أحزاب أخرى وأصدرت فتاوى ومناشدات وبيانات معارضة لذلك المشروع. كذلك، شهدت الأحزاب اليمنية مزيداً من التعاون والتنسيق فيما بينها خلال الفترة ما بين 1990 و 1995 انعكاساً لحالة الصراع والتوتر التي كانت سائدة مما أدى إلى تشكيل كتلتات تواجه بعضها البعض. وتأتي المظاهرات والأنشطة التي تم تنظيمها من قبل الأحزاب اليمنية في شهر ديسمبر من عام 2000 للاحتجاج على القمع الإسرائيلي ودعم الشعب الفلسطيني كأحد مظاهر ذلك التنسيق والتعاون.

إطار: التنسيق بين منظمات المجتمع المدني حول مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

بعد تحقيق الوحدة اليمنية ظهرت الإشكالية القانونية والإدارية أمام مؤسسات المجتمع المدني نتيجة تجاوز النصوص القانونية المنظمة للعمل الأهلي ظروف الواقع. وبدأ العديد من الناشطين في العمل الأهلي بالمطالبة لتحديث قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ليوكب المتغيرات العالمية والمحلية ويستوعب أهمية الأدوار والأنشطة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني بمفرده أو بالشراكة مع الدولة في المجالات المختلفة. وفي ذلك السياق، اتجهت الحكومة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي إلى إعداد مشروع قانون لتنظيم العمل الأهلي. وقد نشطت منظمات المجتمع المدني من خلال العديد من الفعاليات وعملت على تشكيل لجنة قانونية لدراسة مشروع القانون واقتراح التعديلات التي من شأنها تطوير عمل المجتمع المدني. ويمكن رصد أهم تلك الفعاليات كما يلي:

* خلال الفترة 3-5/5/1998 أقام ممثلون عن معظم مؤسسات المجتمع المدني بالتنسيق مع الحكومة ورش عمل في ثمانية مراكز بهدف مناقشة مشروع القانون ووضع الملاحظات والإضافات اللازمة وفق رؤية العاملين بالمجتمع المدني.

* خلال الفترة 6-8/6/1998 اجتمع المؤتمر الوطني للجمعيات الأهلية ودعا الحكومة للحوار مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني للاتفاق على الإطار العام للقانون الجديد المنظم للعمل الأهلي.

* خلال الفترة 16-18/8/1998 انعقد المؤتمر العام الأول للمنظمات غير الحكومية بحضور ممثلي الحكومة والجهات الإدارية المختصة بالجمعيات الأهلية لمناقشة مشروع القانون.

* خلال الفترة 18-19/11/2000 عقدت في صنعاء ندوة خاصة عن المجتمع المدني في اليمن ناقشت مشروع القانون.

* في 23/11/2000 وبينما كان مشروع القانون معروضاً على مجلس النواب عقدت في صنعاء ندوة خاصة لمناقشته شارك فيها عدد من الناشطين في المجتمع المدني، وتم تشكيل لجنة تعمل على جمع الآراء والملاحظات بهدف تطوير مشروع القانون ول يتم إرساله إلى مجلس النواب. كما تم الاتفاق على ضرورة التنسيق مع بعض أعضاء مجلس النواب لضمان تأييدهم وحث المجلس للأخذ بالتعديلات اللازمة.

* خلال الفترة 13-14/12/2000 انعقدت ندوة في مدينة تعز لمناقشة مشروع القانون والذي كان في الوقت نفسه معروضاً على مجلس النواب بهدف تسليط الضوء على آراء المجتمع المدني نفسه حول القانون الذي ينظم عمله.

وبشكل عام، يمكن القول أن الفعاليات المبينة أعلاه ودور الناشطين في المجتمع المدني كان لها تأثير كبير في إقرار التعديلات على مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإصدار القانون في صورته النهائية في بداية عام 2001. وقد عكست التعديلات مطالب المجتمع المدني في توسيع حريات التأسيس والعمل للجمعيات، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتقليص تدخل الجهات الرسمية في نشاط المجتمع المدني، وتخفيف العقوبات التي تضمنها مشروع القانون، فضلاً عن عدم تقييد علاقة الجمعيات المحلية بالمنظمات الأجنبية المانحة. كما عبرت عن وعي المجتمع المدني بطبيعة التغيرات محلياً ودولياً وتمسكه بالحقوق التي أقرها الدستور اليمني حيث عبر بنصوص واضحة عن منح المواطنين الحق - دون تقييد - في تنظيم أنفسهم سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وعلى أن تضمن الدولة للمواطنين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم المشروعة.

إطار: ... تدني التعاون بين منظمات المجتمع المدني

ويرتبط تدني مستوى التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني في اليمن بعدد من المحددات أو العوامل والتي ترتبط إما بطبيعة نشاط المنظمات أو بالسياق المجتمعي العام اقتصادياً وثقافياً وسياسياً. فبالإضافة إلى ضعف ثقافة المجتمع المدني واستمرار تأثير الثقافات التقليدية والانقسامات الاجتماعية التقليدية والسياسية، تفقر المنظمات لمصادر التمويل الكافية والمستمرة مما يدفعها للتنافس على مصادر التمويل المحلية والأجنبية. كذلك تتسم أغلب المنظمات بقصور البناء المؤسسي والذي يمثل شرطاً ضرورياً لقيام أشكال التعاون كالتشبيك وتبادل المعلومات، فضلاً عن الافتقار إلى قاعدة بيانات عن المجتمع المدني الأمر الذي يعوق معرفة كل منظمة لطبيعة نشاط وإمكانيات واهتمامات المنظمات الأخرى. كما يخلق التمايز في تعامل الدولة مع منظمات المجتمع المدني ظهور فئتين غير متعاونتين مع بعضهما البعض من منظمات المجتمع المدني تمثل الأولى المنظمات غير الحكومية في حين تشمل الثانية المنظمات غير الحكومية المسيرة من قبل الحكومة.

وعلى الرغم من تعدد أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدني في اليمن إلا أن هذا التعاون يعتبر بشكل عام مؤقتاً ومحدود النطاق بالنظر إلى حجمه وإلى عدد المنظمات التي تدخل في إطاره. كما يعتبر ذلك التعاون محدود التأثير في مجال التنمية وكذلك في التأثير على مؤسسات وأجهزة صنع القرار باستثناء حالات قليلة، وهي سمات لا تقتصر على المجتمع المدني في اليمن وإنما تشترك فيها منظمات المجتمع المدني في أغلب الأقطار العربية ودول العالم الثالث. وقد بدأت مؤخراً بعض مظاهر التنسيق عبر الشبكات بين عدد من الجمعيات العاملة في مجالات متماثلة خاصة في مجال التنمية وفي حقوق الإنسان وكذلك بين الجمعيات المعنية بقضايا المرأة.

إطار رقم ...: نماذج لجهود تشبيك منظمات المجتمع المدني

شبكة مؤسسات المجتمع المدني للتنمية 1999	عقد الاجتماع التأسيسي لهذه الشبكة في 8 نوفمبر 1999 وبلغ عدد المنظمات الأعضاء فيها 21 منظمة حتى ديسمبر 2000 تمثل نواة للشبكة وتضطلع بمهام التأسيس. وقد تم في 10 ديسمبر 2000 انتخاب مجلس تنسيق من خمسة أعضاء ينتمون إلى خمس منظمات مختلفة ليقوم بتسيير أعمال الشبكة لمدة ثلاثة أشهر، يتم بعدها انتخاب مجلس تنسيق كل ثلاثة أشهر. وتهدف الشبكة إجمالاً إلى "تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني من خلال استحداث الأفكار والخطط والتصورات المستقبلية وخلق وسائل مبتكرة للتعامل والاتصال بين الأطراف المختلفة".
مجلس تنسيق أحزاب المعارضة أكتوبر 1994	يتكون من ستة أحزاب سياسية هي الحزب الاشتراكي اليمني، التجمع الوحدوي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، اتحاد القوى الشعبية، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الحق. ويهدف المجلس إلى تنسيق المواقف السياسية بين أحزابه وتعزيز جبهة المعارضة. ومع ذلك، فإن تأثيره وفعالته ليست كبيرة نتيجة تباين مواقف أحزابه في العديد من القضايا بما في ذلك مسألة المشاركة في الانتخابات.
مجلس التنسيق للجمعيات بمدينة صنعاء التاريخية 1997	يتكون من 14 جمعية اجتماعية خيرية تمارس نشاطها في مدينة صنعاء القديمة هي آزال، 22 مايو، الزبيري، سام، الطاووس، عمدان، النجاح، اليسر، التكافل، السلام، عقبى وعامر، الحرفيين، تأهيل المرأة، وأصدقاء صنعاء. ويهدف المجلس إلى المحافظة على المدينة القديمة وتحسين أوضاع سكانها بما في ذلك مساعدة الفقراء والمحتاجين.
هيئة تنسيق المنظمات اليمنية غير الحكومية لحقوق الطفل 1995	تأسست من 72 جمعية تعمل في مجال رعاية وتنمية الطفولة والدفاع عن حقوق الطفل بالإضافة إلى بعض المنظمات الرعائية والتنمية التي تهتم جزئياً بقضايا الطفولة. وتهدف الهيئة إلى تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في رعاية حقوق الطفل والعمل على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها اليمن في عام 1991 بما يتناسب مع الواقع اليمني وتعاليم ديننا الحنيف، بالإضافة إلى العمل مع الدولة لتحديد القصور في التشريعات وتوفير الإمكانيات والخدمات اللازمة للطفولة. وأخيراً، تسعى الهيئة إلى تأهيل وتدريب العاملين في مجالات الطفولة المختلفة وتنمية العمل التطوعي في هذا الجانب.

ويؤدي ضعف علاقات التعاون سواء في إطار من التعاون الثنائي أو عبر الشبكات إلى التأثير على الجهود الشعبية في التنمية وإلى جعل عملية المشاركة تتصف بالعشوائية وعدم التخطيط، فضلاً عن أنها تعكس الافتقار إلى رؤية واضحة حول مجالات التنسيق بين المنظمات الأهلية والحكومة من جانب، وفيما بين منظمات المجتمع المدني من جانب آخر. كذلك، تساهم محدودية التعاون بين

إطار: ضعف التعاون يؤدي إلى تبيد الموارد
تقوم ثلاث جمعيات غير حكومية بتقديم الخدمات التعليمية لأطفال الفئات المهمشة في أحد الأحياء العشوائية في مدينة صنعاء والتي لا يتجاوز عدد مساكنها 537 مسكناً وعدد الأسر المقيمة فيها حوالي 616 أسرة. وتتعهد علاقة التعاون بين الجمعيات الثلاث، بل وتنسم العلاقة بين اثنتين منهما أحياناً بالتنافس والصراع مما يؤدي إلى إضعاف الخدمات المقدمة وإلى إساءة استخدام الموارد وحرمان بعض الفئات من الاستفادة من الخدمات المقدمة.

المنظمات في تشتيت موارد المجتمع المدني في ظل تزايد عدد منظماتها وتتامي المنافسة فيما بينها على مصادر تمويل محدودة، حيث يتم تنفيذ مشروعات كثيرة العدد لكنها صغيرة ومتناثرة ولا تؤدي -وفقاً للدراسات الميدانية- إلا إلى خدمات قاصرة وغير فاعلة في تغيير

أوضاع الفئات المستهدفة. ويترتب على ذلك أيضاً غياب العدالة في توزيع خدمات التنمية التي تقدمها المنظمات على مستوى المجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية المستفيدة.

ويسبب قصور التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني اتساع نشاطها بالترار وتدخلاتها بالمنظمية. فعلى سبيل المثال، تنفذ معظم المنظمات الناشطة في مجال تنمية المرأة برامج تدريب في مجال الخياطة والحياسة والتطريز على الرغم من أن هذه البرامج ومنذ فترة طويلة لم تثبت كفاءة عالية في تحسين أوضاع النساء الفقيرات. كذلك، تنشط كافة المنظمات التي تعمل على تشجيع الالتحاق بالتعليم بين أوساط الأسر الفقيرة في توزيع الحقيبة المدرسية لأبناء تلك الأسر رغم أن الدراسات أثبتت أن انخفاض معدلات التحاق الأطفال الفقراء بالتعليم الأساسي يعود إلى أسباب أخرى أكثر أهمية.

التطوع والعمل الجماعي في منظمات المجتمع المدني

مثل التطوع أحد القيم الدينية والاجتماعية الهامة في المجتمع اليمني، واعتمد اليمنيون على العمل الجماعي في مواجهة الكوارث وفي الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعملت الأعراف على تنظيم تلك الجهود فضلاً عن توجيه العمل الجماعي والتطوعي في مجال بناء المرافق العامة وصيانتها. وقد شهد تاريخ اليمن الحديث تنامياً للعمل الجماعي والتطوعي في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في إطار تجربة هيئات التعاون الأهلي للتطوير، والتي تعد من أنجح تجارب التنمية المحلية في العالم الثالث. ومع ذلك، يلاحظ تراجع العمل

جدول (..) المتطوعون في مجال التعليم للعام الدراسي

2000/1999

المتطوعون إلى الإجمالي %	إجمالي المدرسين	عدد المدرسين المتطوعين	المرحلة التعليمية	
			ذكور	إناث
0.9	105416	946	ذكور	أساسي
3.5	28049	992	إناث	
0.3	13346	45	ذكور	ثانوي
1.0	3571	34	إناث	
0.5	15470	70	ذكور	مشترك
2.7	1512	41	إناث	

التطوعي ومحدوديته في منظمات المجتمع المدني، إذ لا يتوفر لديها متطوعون دائمون باستثناء أعضاء مجالس الإدارة. ويتفاوت نقص المتطوعين لدى المنظمات وفقاً لمنطقة ومجال وتاريخ بداية نشاطها، فالمنظمات حديثة التأسيس التي تنشط في المدن وخاصة في مجال الثقافة والإعلام والمعلوماتية تعاني من قلة المتطوعين بشكل يفوق وضع المنظمات الريفية التي تنشط في مجال

التنمية المحلية لا سيما تلك التي تأسست منذ فترة بعيدة. وينشط نظام التطوع في حالة الكوارث الطبيعية مما يجعله موسمياً، فضلاً عن أن المتطوعين غالباً ما يكونون من الذكور.

نقص المتطوعين في منظمات المجتمع المدني

تمثل المدن في ظل الشروط الاجتماعية والاقتصادية السائدة بيئة معوقة للعمل التطوعي حيث أدى تراجع مستوى المعيشة مقارنة بعقد الثمانينات وتوسع ظاهرة الفقر إلى اتجاه الأفراد نحو استغلال أوقاتهم في أعمال إضافية بهدف تحسين ظروف معيشتهم. ويعتبر تباعد وانفصال منظمات المجتمع المدني عن الفئات المستفيدة وعدم إشراكها في الكثير من الحالات أحد كوابح العمل التطوعي. وساهم التوجه السابق للتنمية وفق سياسات مركزية في كبح مبادرات سكان الريف، فضلاً عن أن تدخل الحكومة في أنشطة بعض المنظمات غير الحكومية جعلها امتداداً للسلطة المركزية وأفقدتها القدرة على جذب المتطوعين نظراً لسيطرة الحكومة على عملية اتخاذ القرار فيها. كذلك، فإن استمرار نفس القيادات على رأس بعض منظمات المجتمع المدني ولفترات طويلة، وتسخير نشاطها لخدمة أغراض تلك القيادات، قد ولد شعوراً عاماً بعدم الرضى والسخط في المجتمع انعكست آثاره في عزوف الأفراد عن التطوع لشعورهم بأن تلك المنظمات لا تعمل إلا لتحقيق مصالح قياداتها.

ونتيجة أن نشاط الكثير من المنظمات غير الحكومية يغلب عليه الطابع الرعائي بأساليبه التقليدية والذي يعكس عدم قدرتها على تجديد أنشطتها وآليات عملها وعلاقاتها مع أفراد المجتمع، فقد ترتب على ذلك تدني قيم المشاركة والعمل التطوعي، على العكس من المنظمات

والمؤسسات الحكومية أو غير الحكومية التي اعتمدت الشراكة منهجاً في عملها وحققت نجاحاً في تنفيذ مشروعاتها. ويمثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة نموذجين لتفعيل التطوع والمشاركة حيث يشترطان مساهمة المستفيدين في تكاليف المشروعات بنسبة بسيطة مما ساعد على حشد الجهود التطوعية وتنمية روح المسؤولية لدى المستفيدين. بل، إن المناطق الفقيرة التي تعجز عن المساهمة نقداً في تكلفة المشروعات المنفق عليها تعمل على تقديم مشاركتها عينياً أو في شكل عمل تطوعي أثناء التنفيذ.

ورغم تأثير العوامل السابقة على العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني في اليمن، إلا أن ذلك لا يعني اختفاء الروح التطوعية في المجتمع اليمني وأنها لم تعد جزءاً من منظومة العقيدة والقيم والعادات، بل يشير إلى فشل منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب وإلى ضرورة قيامها بإبداع برامج وآليات لاستنهاض الروح التطوعية لدى المجتمع.

إطار: ... كيف يمكن تعبئة جهود التطوع في اليمن؟

- أن تسعى منظمات المجتمع المدني إلى المتطوعين لا أن تنتظر أن يأتي المتطوعون إليها.
- العمل من خلال إعداد خطط وبرامج ووضع آليات اتصال مناسبة لجذب المتطوعين بدلاً من العمل الظرفي.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني للأشكال الجماعية للعمل التطوعي وعدم الاقتصار على التطوع الفردي، وهنا يمكن الاستفادة من الآلية التي استخدمتها هيئات التعاون الأهلي للتطوير والتي أطلق عليها المبادرات.
- تعبئة الإمكانيات التطوعية من خلال تغيير الأسلوب الإداري القائم على البناء الرأسي الذي يقترب أكثر إلى التنظيمات البيروقراطية منه إلى التنظيمات التطوعية. ويمكن اعتماد أسلوب يجمع بين مميزات البنائين الرأسي والأفقي ويتوافق مع فكرة العمل الجماعي وديمقراطية الأداء الإداري.
- وضع آلية مبتكرة لتشجيع التشبيك بدلاً من الآليات التقليدية كالاتحادات القسرية التي تجهض التطوع.

المجتمع المدني والعولمة

مثل التحول الديمقراطي في اليمن انتقالاً مواتياً لدولة الوحدة التي تأسست على قاعدة الديمقراطية والتعددية السياسية. وارتبط ذلك التحول بالمتغيرات الدولية التي يتزايد حجمها ويتسع تأثيرها في مختلف أرجاء العالم وخاصة دول العالم الثالث ومنها اليمن، حيث أصبح التحول الديمقراطي بمثابة كرة الثلج التي يكبر حجمها مع استمرار تدحرجها. ووفقاً لهذا

السياق، لم يعد بإمكان أي مجتمع أن يعزل نفسه عن المتغيرات والتطورات العالمية سواءً السياسية منها أو الاقتصادية أو الثقافية.

وقد كان للعولمة التي عكست ذلك التيار الجديد ومجمل متغيراته وتطوراته في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وخصوصاً تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تأثيرات سلبية على غالبية أفراد المجتمع في العالم الثالث. وبرز الاهتمام الدولي بمؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية بكافة أنواعها وأشكالها لتساهم في تعزيز جهود التنمية وفي مكافحة الفقر ولتكون شريكاً للدولة في تحقيق التنمية. ورافق ذلك خطاب دولي يدعو إلى تعزيز الديمقراطية وتوسيع مجال الحريات العامة. بل، إن الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية المانحة أصبحت تربط مساعداتها بالتحول الديمقراطي وبتوسيع مجال الحريات العامة وتشجيع إنشاء وتطوير منظمات المجتمع المدني.

وارتفع مستوى الدعم للمجتمع المدني والتعاون معه بدرجة كبيرة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992 حيث تم اعتماد أكثر من 1,400 منظمة غير حكومية في المؤتمر الرسمي وشاركت آلاف المنظمات غير الحكومية الأخرى في المنتدى العالمي الذي عقد بالتوازي معه. واتسمت مؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة بمشاركة قوية من جانب المنظمات غير الحكومية مثل مؤتمر حقوق الإنسان في فيينا (1993)، ومؤتمر الدول الجزرية الصغيرة في بربادوس (1994)، ومؤتمر السكان والتنمية في القاهرة (1994)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن (1995)، والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين (1995).

ويرتبط المجتمع المدني في اليمن ويتفاعل مع حركة وتيار العولمة من خلال آليات ووسائل

يحول الدعم
الخارجي
نشاط
منظمات
المجتمع
المدني للعمل
وفق أجندة
المانحين
وليس وفق
أولويات
البلاد
والمجتمع

إطار: ...قدرة المجتمع المدني على استيعاب تجليات العولمة في حين تمكن قوة المجتمع المدني في الدول الغربية وعراقه تقاليداً السياسية والاجتماعية من مواجهة سلبيات العولمة في مختلف المجالات، فإن المجتمع المدني في دول العالم الثالث ومنها اليمن يعتبر أقل فاعلية وقدرة نظراً لحدائته نشأته. وبالرغم من الإيحاءات الإيجابية للعولمة خاصة في دعم التحولات الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول العالم الثالث، فإنه لا يمكن تجاهل آثارها السلبية في ذات المجالات التي تبرز فيها إيجابياتها.

الدعم لم يخل من النتائج السلبية، كما أظهرت الدولة -شأنها في ذلك شأن سائر الدول- عدم ارتياح من الدعم المالي لبعض منظمات المجتمع المدني الوطنية وخاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان بسبب إمكانية الاستخدام السياسي المناوئ للدولة من قبل هذه الأنشطة.

وقد امتد نشاط بعض منظمات المجتمع المدني في اليمن لتشارك في المؤتمرات الدولية التي تتمتع فيها منظمات المجتمع المدني بصوت مسموع. وبالتالي، أصبح العمل الأهلي المحلي مرتبطاً ومتأثراً بكثير من المحددات الدولية وفقاً لمبدأ "فكر عالمياً ونفذ محلياً" نتيجة نمو الترابط بين ما هو محلي وما هو عالمي، وهو ما يعبر مرة أخرى عن العولمة التي أصبحت تعبيراً ورمزاً لكثافة التداخل بين السياقين الوطني والدولي. كذلك، دشنت عدد من الجمعيات الأجنبية نشاطها داخل اليمن خلال الفترة الماضية وتزايد عددها ليصل إلى 37 منظمة غير حكومية في عام 2000. وفي المقابل، بدأت بعض المنظمات اليمنية تسعى لتوسيع دائرة عملها إلى خارج البلاد وخاصة للحصول على تمويل لأنشطتها من الجاليات اليمنية في الخارج.

علاقة منظمات المجتمع المدني الوطنية بالمنظمات الدولية

في موازاة التحولات الدولية التي سارت باتجاه خلق الظروف المناسبة للتعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني على الصعيد الدولي، فإن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في اليمن ساهمت هي الأخرى في دفع منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية كل منها باتجاه التعاون مع الأخرى. وقد أدى تراجع مستويات المعيشة وزيادة الفقر في المجتمع اليمني إلى اقتناع منظمات المجتمع المدني الوطنية بعدم كفاية مصادر التمويل المحلية والحاجة للبحث عن مصادر تمويل خارجية. ومن جانب آخر، ساهم ضعف التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الحكومية في توجيه المنظمات الأجنبية العاملة في اليمن نحو تعزيز تعاونها وشراكتها مع منظمات المجتمع المدني الوطنية.

وقد أخضعت الحكومة اليمنية التعامل بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية لإشرافها ورقابتها أو لما تسميه بـ "تنسيق حكومي". وتم إنشاء إدارة عامة في وزارة التخطيط والتنمية لتختص بشئون المنظمات غير الحكومية الأجنبية ولتمثل القناة التي يجب أن يمر عبرها أي شكل من أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية. وباتجاه تعزيز رقابة وإشراف الحكومة على هذه العلاقة، نصت المادة (24-أ) من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد على أنه: "يجوز لأي جمعية أو مؤسسة أهلية بعلم الوزارة أن تحصل على أموال من الخارج سواء كان ذلك من أي

شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو ممن يمثلها في الداخل"، وتنص الفقرة (ب) من المادة نفسها على أنه: "يجوز لأي جمعية أو مؤسسة أهلية بعلم الوزارة أن تقوم بتنفيذ أي نشاط بناء على طلب أو تكليف من جهة أجنبية". ويرى البعض أن هذا التوجه قد يؤدي إلى تدني فعالية المجتمع المدني فضلاً عن أنه يتعارض مع مبدأ الحق في التنمية وهو حق من حقوق الإنسان.

إطار: ... أهمية الإشراف على العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية

يرى موظفو الإدارة العامة لشئون المنظمات غير الحكومية الأجنبية بوزارة التخطيط والتنمية أن أهمية مهام الإدارة تتمثل في تحقيق الأهداف الآتية:-

- * توجيه المنظمات الأجنبية نحو المساهمة في أولويات التنمية لليمن.
- * إتاحة الفرصة لاستفادة أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية من خدمات وأنشطة المنظمات الأجنبية.
- * توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمنظمات الأجنبية.
- * مساعدة المنظمات الأجنبية في تحديد المشروعات والمنظمات غير الحكومية الوطنية الأولى بالدم.
- * تقديم البيانات والمعلومات الخاصة بمصادر التمويل الأجنبي للمنظمات الوطنية.

ورغم اختصاص تلك الإدارة، إلا أن ذلك لم يمنع من اتصال بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية بمنظمات غير حكومية أجنبية مباشرة نتيجة غياب نص قانوني - قبل صدور القانون الجديد- ينظم عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في اليمن وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية اليمنية، فضلاً عن أن الإدارة العامة للمنظمات الأجنبية بوزارة التخطيط والتنمية تستند في ممارسة عملها على اجتهادات الموظفين فيها بسبب افتقارها إلى لائحة تنظم عملها.

المنظمات الأجنبية في عيون الدولة

-تمركز المنظمات الأجنبية في بعض المحافظات دون البعض الآخر.
-يغلب على هذه المنظمات طابع المنفذ للمشاريع الممولة من جهات تمويل أجنبية أخرى.
-سعي المنظمات للتعامل مع الجهات الحكومية المختلفة بغرض تجاوز الأنظمة، فضلاً عن عدم التزامها بتقديم التقارير المطلوبة منها.

المنظمات الوطنية في عيون المنظمات الأجنبية

تعد منظمات المجتمع المدني حديثة النشأة وبحاجة ماسة للمساعدة والعون في العديد من المسائل التنظيمية والهيكلية. لقد وجهت مساعدات التنمية وحتى عام 1998 نحو المؤسسات والجهات الحكومية فقط نتيجة ضعف منظمات المجتمع المدني في اليمن خاصة والكثير منها ما زال في المراحل الأولى من النشاط ويفتقر أغلبها إلى الخبرة الإدارية وإلى قاعدة اقتصادية ثابتة، إضافة إلى أن الأسس القانونية لتعاون هذه المنظمات مع نظيراتها الأجنبية لم تصدر إلا منذ وقت قريب.

المؤسسة الألمانية للتنمية (DED)

مجالات التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية

يبيح القانون لأية جمعية أو مؤسسة أهلية وبموافقة الجهة الحكومية المعنية أن تمارس أي نشاط بناء على طلب وتمويل جهة أجنبية، كما يجوز لها وبعلم الوزارة أن تحصل على

إطار: .. التأثير المباشر للمنظمات غير الحكومية الأجنبية
لا يقتصر تأثير المنظمات غير الحكومية الأجنبية على التمويل أو توجيه اهتمامات وأنشطة منظمات المجتمع المدني، بل يمتد إلى التأثير بشكل مباشر وغير مباشر في تأسيس منظمات مدنية ذات اهتمامات خاصة. فعلى سبيل المثال، أعلنت منظمة أوكسفام البريطانية بكل وضوح تعهداً بدعم أية جماعة ترغب في تأسيس منظمة غير حكومية لدعم سكان الأحياء العشوائية، وبالفعل أنشئت جمعية أبناء وادي زبيد في عام 1997 ومقرها مدينة صنعاء لدعم وتنمية ورعاية سكان الأحياء المهمشة. كذلك، تعتبر منظمة رادابارنن السويدية الممول الرئيسي لتأسيس الهيئة الوطنية للمنظمات غير الحكومية اليمنية لرعاية حقوق الطفل التي تأسست في مارس 1995.

مساعداً عينية أو أموال من الخارج أو من الداخل (من أشخاص أو منظمات)، وكذلك إرسال أشياء مماثلة إلى أشخاص أو مؤسسات في الخارج لأغراض إنسانية. ويحق للجمعيات الأهلية في سبيل دعم مواردها المالية وتحقيق أغراضها أن تنفذ مشروعات خدمية أو إنتاجية أو تنظم حفلات وأسواق خيرية ومعارض ومباريات رياضية. وتتمثل أهم مجالات

التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية في قيام الأخيرة بتوفير تمويل بعض المشروعات التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الوطنية. وتعد المنظمات الناشطة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات ومجالات البحوث والدراسات والمعلوماتية وتنمية المرأة والطفولة والجماعات المهمشة اجتماعياً أكثر المنظمات اعتماداً على التمويل الأجنبي، بل يرتبط أغلبها ومنذ تأسيسها بالتمويل الأجنبي الذي ما زال رغم ذلك محدوداً في حجمه.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني الأجنبية العاملة في اليمن إحدى مصادر توجيه وتحديد اهتمامات منظمات المجتمع المدني الوطنية حيث سعى العديد منها إلى إدماج القضايا التي تهتم بها المنظمات الأجنبية ضمن أهدافها وبرامجها وأنشطتها بهدف الحصول على تمويل من المنظمات الأجنبية. وتتشابه الأنشطة التي تدعمها المنظمات الأجنبية في اليمن مع نظيرتها في الوطن العربي عموماً حيث تركز على الأنشطة التي تعمل على تحويل الاقتصاد إلى نظام السوق، تنمية أنشطة المنظمات المدنية على مستوى المجتمعات المحلية، تشجيع المنظمات التي تتبنى الفكر الاقتصادي والسياسي الليبرالي وخاصة تلك التي تدافع عن الديمقراطية

وحقوق الإنسان، فضلاً عن إعطائها أولوية للمشروعات التي يمكن تقييمها كمياً وتظهر نتائجها سريعاً.

وتمثل المساعدات الفنية والتدريبية إحدى أهم مجالات التعاون. وقد استطاعت الدولة إلى حد ما أن تجعل من نفسها وسيطاً بين المنظمات المدنية الدولية العاملة في اليمن وبين المنظمات غير الحكومية اليمنية من خلال إنشاء عدد من الصناديق والبرامج لتنسيق التعاون مع المنظمات الأجنبية مثل مشروع إدماج المرأة، برنامج الأسر المنتجة، مشروع شركاء التنمية، الصندوق الاجتماعي للتنمية.